الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص: مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس علوم التسيير

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

إعـــــداد الطلبة:
* عبد الله عياطي
* حمادي مخلوف
* إبراهيم سايـــح

إشراف الأستاذ:
سليمان دحـــو

السنة الجامعية: 2012 م /2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف دحو سليمان الذي ساعدنا وقدم لنا يد العون

ولم يبخل علينا بنصائحه وانتقاداته البناءة خلال فترة بحثنا.

ولا ننسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الأستاذ بوشول السعيد والأستاذ عقبة عبد اللاوي.

وكل من تقدم لنا بالنصيحة خاصة الأستاذ يوسف عياطي.

وكل الطلبة والزملاء، كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة، والابتسامة والدعاء.

وإلى كل هؤلاء نقول

شكرا

عبد الله، إبراهيم، حادي

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى قرة عيني وتاج رأسي إلى من سقتني حنانا وألهمتني صبرا إلى من طيبت جراحي

بعطفها إلى من كانت الشمعة التي أنارت دربي وأعتز بها مدى الحياة إلى رمز خلودي

إلى من هدأت نفسي بدعواتها * أمـــي *

إلى من علمني الحب و الخير والفضيلة وعلمني معنى النجاح والتحدي

إلى من كان لي زادا وعونا وسندا *أبـــي *

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه و إلى أصدقائي كل واحد باسمه

إلى كل من نساه القلم وتذكره القلب إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة كفاحـــــــي

حمادي مخلوف

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي سنين طوال
إلى من كانت ولا زالت دعواتها تملا الكون نورا وتضيء لي الطريق
أمي الغالية
إلى من جد وكد من أجل تربيتي ودفع بي إلى طلب العلم والمعرفة
أبي العزيـــز
إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل الأهل والأقارب
إلى كل من أضاء لي درب الحياة وحثني على طلب العلم
إلى من جمعني بهم القدر عبر طيات الحياة
وسنين الدراسة تاركا بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي
إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث

عبد الله عياطي

الاهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .. أمي

سايح إبراهيم

فهرس الموضوعات.....الصفحة

فهرس الموضوعات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المقدمة العامة..... أ- د

الفصل الأول:عموميات عن الإستثمار الأجنبي **6-27**

المبحث الأول:ماهية الاستثمار الاجنبي **6-14**

الملطب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي وتطوره 6-8

المطلب الثاني:اشكال الاستثمار الأجنبي 8-9

المطلب الثالث:أنواع الاستثمار الأجنبي.....10-13

المطلب الرابع:أهمية الإستثمار الاجنبي والعوامل المؤثرة فيه.....14

المبحث الثاني:الإستثمار الأجنبي المباشر **15-20**

المطلب الأول:بعض تعريفات الإستثمار الأجنبي المباشر واهم خصائصه.....15-16

المطلب الثاني:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.....16-17

المطلب الثالث :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر 17-20

المبحث الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **20-27**

المطلب الأول: تطور إطارها القانوني.....20-23

المطلب الثاني:الإمكانيات المتاحة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر..... 23-25

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر 26-27

الفصل الثاني:النمو الإقتصادي ونظرياته **29-60**

المبحث الأول:ماهية النمو الإقتصادي.....**29-38**

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي.....29-36

المطلب الثاني:تقدير وقياس النمو الإقتصادي.....36-38

المبحث الثاني:أساسيات النمو الإقتصادي.....**39-44**

المطلب الأول:عوامل النمو الإقتصادي وتكاليفه.....39-43

المطلب الثاني:النمو الإقتصادي الفعلي والنمو الإقتصادي الممكن.....43-44

المبحث الثالث:نظريات ونماذج النمو الإقتصادي.....**45-60**

المطلب الأول:النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي.....45-53

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث.....53-60

الفصل الثالث:الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر.....62-92
المبحث الأول:تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر 62-83
المطلب الأول:تحليل مكونات المناخ الإقتصادي لدعم النمو.....62-66
المطلب الثاني:تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر.....66-79
المطلب الثالث:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص الشغل في الجزائر.....79-83
المبحث الثاني:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية إقتصاديات المؤسسات الجزائرية..... 84
المطلب الأول:مدى تطور مستوى الأداء الصناعي والجانب الإنتاجي 84-85
المطلب الثاني:تأثيرات التكنولوجيا الجديدة على المؤسسات الوطنية 86-88
المطلب الثالث:أثر تنافسية الإستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الوطنية..... 88-92
الخاتمة..... 96
قائمة المراجع

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوانــــــــــــــــــــــــــــــه	الصفحة
01	مخطط يوضح أنواع الاستثمار الأجنبي	13
02	النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن	34
03	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	47
04	نموذج "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي	49
05	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانـــــــــــــــــــــــــــــــه	الصفحة
01	توزع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات الأساسية في الجزائر	23
02	يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004	63
03	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2005	66
04	يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب	68
05	يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب	69
06	ترتيب الجزائر-تونس-المغرب في عدد المؤشرات الدولية المختارة	70
07	يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2006)	75
08	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).	79
09	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	80
10	العمالة المنشأة في كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2007)	81

المقدمة

مقدمة عامة:

في إطار التحولات الاقتصادية، تسعى الكثير من البلدان النامية إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، ولذلك فإن العديد من الدول خاصة النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فإن عليها أن تقوم تأثيره المحتمل بعناية وواقعية.

حيث أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة مثل التكنولوجيا وحتى الإدارة ومهارة التسويق، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة في مؤسسات الدولة المضيفة وبالتالي يكون على المؤسسات المحلية تغيير وتطوير منشآتها وأفكارها إن أرادت الحفاظ على بقائها واستمرارها في النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين وإضفاء الفعالية على منتجات، وبذلك الوصول إلى الكفاءة.

لذلك نجد أن الجزائر أولت أهمية بالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتها لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بالسياسات والإصلاحات التي أتبعتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك للحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستفيد منها مؤسساتها المحلية من التكنولوجيات الجديدة والمهارات بأنواعها، وذلك من خلال الأفكار الجديدة في العملية الإنتاجية ونوعية التدريب العلمي للعمالة المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في البلد؛ وبناء على ذلك، أضحى من الأولويات على الدولة تبني إصلاحات اقتصادية وتهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I- إشكالية البحث:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة وازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات من أجل تحقيق نمو اقتصادي ، وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا، والتي تتمثل في:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وكدالك الكفاءة والتنمية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية؟

تحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة ثانوية، تتمثل في:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف ساهمت الدولة في تحفيزه؟
- ما هي المحاولات التي قامت بها الجزائر لدعم النمو الاقتصادي ؟
- هل الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز المؤسسة الوطنية على التنمية؟

II- فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، تندرج فرضيتين نراهما أكثر تلائما مع الإشكالي ة المعتمدة:

- كانت للإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ مطلع الثمانينات أثر في جلب الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي .
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الاقتصادية للمؤسسة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية في السوق.

III- أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع – في حقيقة الأمر - ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض وتقديم لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر والإمكانيات التي تزخر بها الدولة كوسيلة جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- تسليط الضوء على الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتنمية الاستثمارات الأجنبية وتطوير المؤسسة الوطنية.
- محاولة إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي مما ساهم في خلق ميزات تنافسية وتطوير الاقتصاد الوطني.

IV- المنهج المتبع:

لدراسة موضوع المذكرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إبراز الجانب المفاهيمي في الجانب الأول والثاني، ثم الاعتماد على تحليل الإحصائيات في الفصل الثالث لإبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

V- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح خاصة الحديثة منها.
- صعوبة الحصول على إحصائيات جديدة حول الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

VI- مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للبحث في هذا الموضوع يعود للأسباب الآتية:

1 - ميولاتنا للبحث في مواضيع الاقتصاد الدولي.

2 - الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة.

3 - رغبة منا في إيصال – ولو باليسير – إلى من يهمه الموضوع، أحد الأدوار الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي (**دعم النمو الاقتصادي -تحقيق كفاءة الاقتصادية للمؤسسة الوطنية**)، باعتبار أن الجزائر واحدة من الدول التي بذلت كل مجهوداها لتحقيق هذا الغرض.

VII- خطة البحث:

يشتمل البحث على ثلاثة فصول؛

فقد استهل الجزء الأول من بحثنا بالتطرق إلى مفاهيم عامة عن الاستثمار الأجنبي، والمباشر منه بالأخص؛

وفي الفصل الثاني، تطرقنا للنمو الاقتصادي (تعريفه ونظرياته)؛

لنختم في الفصل الثالث، بدراسة واقع الاقتصاد الوطني في ظل الاستثمار الأجنبي، أثر الاستثمار في تنمية المؤسسة الوطنية.

الفصل الأول

عموميات عن الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: تعريف الا؛ستثمار الأجنبي وتطوره

1- تعريف الاستثمار الأجنبي:

- ✓ هو من الاستثمارات طويلة الأجل بالنسبة لغيرها من الأنواع الأخرى للاستثمار.[1]
- ✓ كما يعتبر –عموما- انتقال رأس المال من الحالة النقدية إلى الحالة الإنتاجية وعليه هو اتفاق من أجل تحسين أو إبقاء الأجهزة الإنتاجية.
- ✓ كما يعرف على أنه اقتناء ملك قصد الحصول على امتيازات مستمرة كالخدمات والنقود.[2]
- ✓ وهو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح.
- ✓ هو عملية يتدخل فيها الفرد هدفه منها خلق الأموال والحصول على منفعة عامة دائمة لإشباع رغباته المتعددة.[3]
- ✓ كما عرف على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة – Host country- سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء كان هذا الهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويل.
- ✓ أما مفهومه من جهة الشركات الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية فإنه يعبر عن ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال فترة طويلة مستقبلية ولذلك يعتبر نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق ربح على مدى فترة طويلة من الزمن.[4]

---

[1] عمرو حامد: إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 58.

[2] حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر الغربي، مصر، 1991، ص 36.

[3] صابر ديلمي وآخرون: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، دفعة 2008، ص 5.

[4] نفس المرجع السابق ص7

2- تطور الاستثمار الأجنبي:

لا يمكن تحديد نشأة الاستثمار الأجنبي لكن بعد الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر (19) ازدهر وتطور ويمكن توضيح ذلك في المراحل التالية:[1]

أ- من 1850-1913:

قبل الحرب العالمية كان الاستثمار الأجنبي يمتاز بأنه يتم في عالم يؤمن بحرية التبادل على أوسع نطاق وهذا ما جعله يتصف بما يلي:

- ✓ كان يتم الاستثمار عن طريق الأسواق المالية، مثل سوق لندن وباريس.
- ✓ كان الاستثمار في جوهره خاص، لأن جل المبادرات كانت للأفراد والشركات الخواص.
- ✓ أكثر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي هي الدول الأوروبية خاصة الاستثمارات القادمة من بريطانيا.

ب- من 1919 – 1945:

عدلت الحرب العالمية الثانية اتجاهات الاستثمار الأجنبي، كما عملت على تقليب الأدوار التقليدية في سوق رأس المال حيث تخلت أوروبا على دورها كمصدر لرؤوس الأموال للولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت الممولة الكبرى، ومنه اختص الاستثمار في هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي في البداية، كما عمل تدخل المراقبة المتزايدة بين الأوضاع الاقتصادية من قبل الدولة إلى قيام أوضاع جديدة للاستثمار الأجنبي ما بعد الحرب.

ج- من 1946-1966:

للصراع بين القوتين في ذلك الوقت (الاتحاد السوفياتي – الولايات المتحدة الأمريكية)، أثر على خلق الانقلابات على أوضاع الاستثمار الأجنبي حيث اشتدت الحاجة إلى رؤوس أموال، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة.

كما حدث تغير في الإطار العام بسبب بؤس العالم الثالث وهذا بدوره أدى إلى تحديد الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي، فقد كانت الاستثمارات الأمريكية في هذه الفترة هي الحائز على أكبر

[1] ترجمة علي مقلد: الاستثمار الدولي، مكتبة الفكر الجامعي، ط1، بيروت، 1970، ص ص 14 ، 24.

نسبة، حيث أن معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الأخرى كبريطانيا وفرنسا التي كانت تهتم بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.[1]

د- من 1980-1996:

عرفت مرحلتين:

- مرحلة الثمانينات: تميزت بتواصل توسع الاستثمار الأجنبي وحسب ما قدمه صندوق النقد الدولي (FMI) فإن الاستثمارات الأجنبية بين 1986-1990 قدرت بـــ 50 مليار دولار.
- مرحلة التسعينات: حيث عرفت هذه المرحلة نمو قوي وهذا ما نلاحظه من خلال الزيادة التي حققها حيث انتقلت من 50 مليار دولار سنة 1990 إلى 3500 مليار دولار سنة 1996.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي:

1- من حيث الأثر:[2]

أ -استثمارات منتجة، وهذا النوع من الاستثمارات هو بمثابة تدعيم للهيكل الاقتصادي عن طريق توسيع الطاقات الإنتاجية أو المحافظة عليها، وهذا حسب رأي الدكتور مدحت العقاد في كتابه *مخطط في التنمية والتخطيط*.

ب -استثمارات غير منتجة، وهذه الأخيرة تتعلق بالرفاهية الاجتماعية ومستوى المعيشة، فهي استثمارات لا تتصل مباشرة بالإنتاج كالتعليم والصحة والعدالة.

2- من حيث الشكل[3]:

✓ استثمارات عينية، وهي تستخدم السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الموجودة في المجتمع.

---

[1] لخضر عزي: الاستثمار الأجنبي، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية، مقياس مبادلات دولية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية التجارة جامعة بوضياف، المسيلة، 2009/2008.

[2] محمد وهاب وآخرون: آثار الاستثمار الأجنبي داخل السوق المضيف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، 1999، ص 3.

[3] مصطفى بلحوت وآخرون: الاستثمار الأجنبي وأثره على بقاء واستمرار الشركة الوطنية، مرجع سابق، ص 6.

- ✓ الاستثمارات النقدية، وهو المقابل النقدي للاستثمار العيني المعبر عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية وتجدر الإشارة هنا إلى التحدث عن الإنفاق الاستثماري الذي هو عبارة عن كل ما ينفق للحصول على الاستمارات العينية ولكنه لا يمثل ما يحققه من هته الأخيرة.

3- من حيث الهدف:

- ✓ استثمارات تعميرية، وهي تلك الاستثمارات التي تقوم بتجديد الطاقات الإنتاجية المهتلكة أو المعطلة.
- ✓ لاستثمارات الصافية، حيث تهدف هذه إما إلى زيادة الكميات المنتجة من منتج معين أو إنتاج منتج جديد طبقا لذوق المستهلك.
- ✓ الاستثمارات الإستراتيجية، وهي العصب الحساس للدولة حيث نجد أن الدولة تولي لها عناية بالغة وتخصص لها أموال طائلة مثل الاستثمار في القطاع الفلاحي في الدول النامية.

4- استثمارات أخرى:

- ✓ استثمارات خاصة، ويتضمن هذا المبدأ أن الاستثمار في تكوين الرأس مال يتكون من أراضي ومباني وتشييدات والآلات والمعدات ووسائل النقل بالإضافة إلى أصول الرأس مال الجديد.
- ✓ استثمارات حكومية، يتم تمويلها من الإيرادات العامة أو بالاقتراض عن طريق طرح السندات بالاكتتاب بها من قبل الأفراد ويكون هدفه تحقيق المنفعة العامة قبل تحقيق منافع أخرى.
- ✓ استثمار الشركات، حيث تمول هذه المشاريع إما عن طريق الأرباح غير الموزعة، أو عن طريق القروض المحلية منها أو الأجنبية وهدفها هو تكوين رأس مال حقيقي.
- ✓ الاستثمار الإجمالي والصافي، يمثل الاستثمار الإجمالي كل إضافة إلى أصول المؤسسة. إما الاستثمار الصافي فهو الإجمالي مطروح منه الاهتلاك.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي

ينقم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين رئيسيين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر[1].

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها المستثمر الأجنبي ولو بجزء يبرر له حق الإدارة.

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

أ- الاستثمارات المشتركة:

وهي المشاريع التي يمتلكها أو يتشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو أكثر بصفة دائمة وينطوي على عمليات الإنتاج والتسويق التي تتم في دولة أجنبية ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بإنشاء فروع لإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة. ونجد كثيرا من الدول النامية المستقبلة للاستثمار تتردد كثيرا في التصريح للشركات بالتملك الكامل للمشاريع الاستثمارية ويعود ذلك إلى التخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من الآثار السلبية كذلك الحذر من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة.[2]

ج- مشروعات أو عمليات التجميع:

حيث تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص) حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأو ل بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي تام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في البلدان النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة

[1] جمال الدين لعوينات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000، ص 54.

[2] عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، ص ص 482 ، 187.

المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأس مالية مقابل عائد متفق عليه.

د- المناطق الحرة:

هي منطقة من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر امتداد للخارج من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك إلا ما نص عليه قانون إنشاءها، ولا تخضع للإجراءات الجمركية والإدارية التي يخضع لها باقي إقليم الدولة.[1]

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

هو استثمار تقني، وهو عبارة عن اتفاقية تعاقدية أو ارتباطات قصيرة الأجل بين شركة أجنبية وأخرى محلية ويتم بمقتضاها نقل التكنولوجيات وفق المعرفة من الطرف الأو ل إلى الطرف الثاني دون استثمارات مالية أو مادية من الطرف الأول.[2]

كما يعرف على أنه قيام شخص أو منظمة من بلد ما بشراء أسهم أو سندات مشروع في بلد آخر بهدف تحقيق عائد.[3]

كما أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يتضمن الملكية أو الإدارة وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي وله أشكال تتمثل فيما يلي:

أ- التراخيص (الامتيازات):

تراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن عقد تقوم بمقتضاه الشركة متعددة الجنسيات بتصريح لمستثمر وطني أو أكثر في الدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو نتائج الأبحاث الإدارة والهندسة مقابل عائد مادي معين.

ب- اتفاقيات المشروعات لعمليات تسليم المفتاح:

ويتم بموجب عقد بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشاريع الاستثمارية والإشراف عليها حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 152.

[2] عمر خير الدين: التسويق الدولي، المملكة المتحدة، دار النشر، 1996، ص 52.

[3] طاهر مرسي عطية: أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000، ص 169.

تسليمه إلى الطرف الثاني (الطرف الوطني) ومن ثم تقوم الدولة المضيفة بدفع أتعاب الطرف الأجنبي.

ج- عقود التصنيع وعقود الإدارة:

عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركات الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية في الدولة المضيفة حيث يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني (الطرف الوطني) نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات طويلة الأجل، ويكون فيها الطرف الأجنبي هو المتحكم في إدارة المشروع وأنشطته المختلفة.

أما عقود الإدارة هي من أحدث صور المشاركة بين المشروعات الأجنبية ومصالح المشروعات الوطنية وهي عقود طويلة الأجل حيث يقوم الملاك المحليون بتقديم المشاريع والحفاظ بملكيتها في حين تتولى الشركات الأجنبية الإدارة الشاملة والتسويق والتشغيل، ونلجأ إلى هذا النوع من العقود عندما تكون إدارة الرأس مال وتشغيله تحتاج إلى مهارات وخبرات ونظم إدارية عديدة.[1]

د- عقود الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن:

هي عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو عرفين) بموجبهما يقوم أحد الأطراف بإنتاج أو توريد أو تصدير قطع غيار أو مكونات أساسية لسلعة معينة إلى الطرف الآخر الذي يقوم باستعمالها في إنتاج السلعة النهائية وبعلامتها التجارية.

هـ- عقود الوكالة:

هي عبارة عن اتفاقية يقوم بمقتضاها الطرف الأول بتوظيف الطرف الثاني لبيع، أو إبرام عقود لبيع سلعه ومنتجاته لطرف ثالث هو المستهلك سواء كان نهائي أو صناعي، ويتلقى الوكيل (الطرف الثاني) عمولته.

و- الموزعون:

هم عبارة عن عملاء يقومون بالشراء مباشرة من المصدر (في دولة أخرى) أو من الشرك المتعددة الجنسيات بغرض إعادة البيع.[2]

[1] طاهر مرسي عطية: مرجع سابق، ص 190.

[2] عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق، ص 513.

الشكل رقم (**01**): مخطط يوضح أنواع الاستثمار الأجنبي

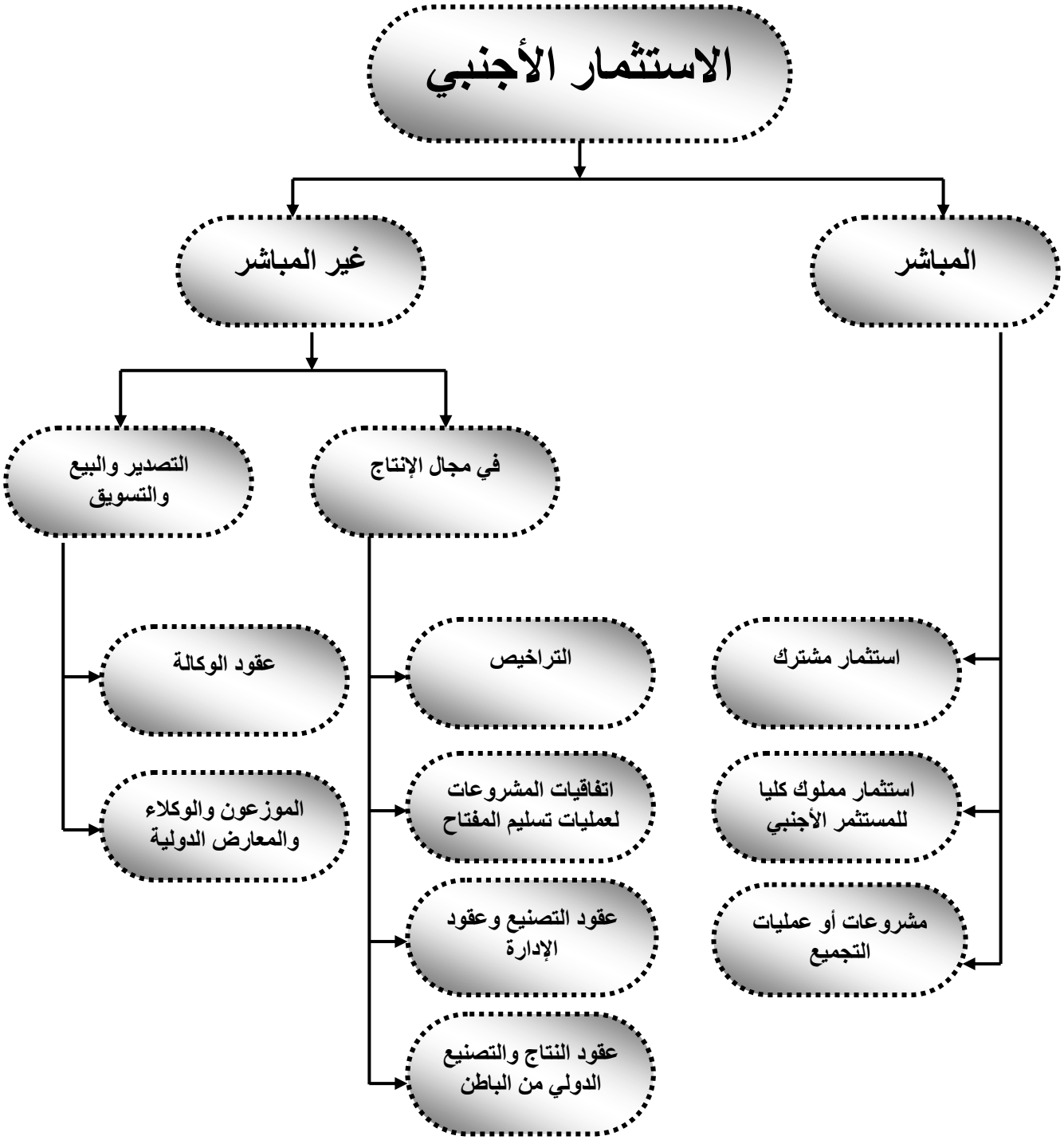

المصدر: عمرو حامد: إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 62 .

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي والعوامل المؤثرة فيه

1- أهمية الاستثمار الأجنبي:

للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة على كل المستويات وسنلخص ذلك في النقاط التالية:

- ✓ القضاء على البطالة: وهي من المشاكل التي تواجه جميع البلدان المصنعة منها أو النامية لخلق فرص عمل جديدة لتساعد على حل هذه الأزمة.
- ✓ تكوين قيمة مضافة: وتتمثل القيمة المضافة الإجمالية في مجموع القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية وهي عبارة عن صافي القيم من السلع والخدمات المنتجة من قبل السكان خلال زمن محدد غالبا ما يكون واحد سنة (1 سنة).
- ✓ تحقيق الانتعاش الاقتصادي: وذلك بتنمية الطاقات والإمكانيات في المجتمع وهذا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.
- ✓ توفير الحاجيات: وهذا بتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستثمار في المجالات التي يقل فيها الاستثمار، والتي الحاجة لمنتجاتها بالغة الأهمية.

2- العوامل المؤثرة في الاستثمار:

وهي المعايير المتخذة التي يعتمد عليها المستثمر لتقرير مشروعه الاستثماري وتتركز هذه العوامل على:

- ✓ النظام الجبائي: يتحدد ربح المستثمر عن طريق حجم الوعاء الضريبي وربحية المشروع فإذا كانت هذه الخيرة أقل من المردودية فإن نسبة الضريبة تقل؛ فالأفضل هنا أن توظف الأموال في البنوك، بدل المخاطرة بها في الاستثمار.
- ✓ التضخم: ويتمثل في الارتفاع العام لمستوى الأسعار لزمن متواصل وله أثر سلبي على التنمية الاقتصادية، ومنه على العملية الاستثمارية ككل وهذا نظرا لضعف القدرة الشرائية للمستهلك مما يؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار.
- ✓ العائدات المالية: لا يتقدم المستثمر للمشروع حتى تكون مردوديته كبيرة، فهو ينظر إلى النظام الضريبي ويدرس مرونة العرض والطلب على السلع المنتجة وكذا حجم السوق وحاجته إلى تلك السلعة[1].

[1] مصطفى بلحوت وآخرون: الاستثمار الأجنبي وأثره على بقاء الشركة الوطنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، 2008/2007، ص 7-8.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: بعض التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه

1- بعض التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد مفاهيمه تبعا لأنواعه والقائمين عليه فقد عرف على أنه:

- ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا وبالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع.[1]
- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة** : عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (بلده الأصلي) حيث يستعمل أصوله في بلد آخر (بلد مضيف) مع نية تسييرها.
- **تعريف O.C.D.E**: هو كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم،كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي.
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** هو حيازة الفوائد الدائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة.
- كما عرفه بعض الاقتصاديين منهم **هاري جونسون** قائلا: الاستثمار هو تحويل حجم معين من رأس المال إلى خارج الدولة.
- وكذلك **عرفه فرنسوا** كسني قائلا: يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فما أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة.

2- أهم الخصائص للاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

* هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط مع المؤسسة في الخارج.
* يعتبر بمثابة رأسمال المستثمر في الأصول الحقيقية في الخارج.
* القائم بالاستثمار المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي (شروطه)[1]

تختلف أسس تقسيم المحددات حسب المجالات، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي كما تتعدد أنواع المحددات حسب هذه الأخيرة، فهنالك منها من يتصل بتوفير الموارد أو الأصول المرتبطة بالموقع، وهناك محددات متصلة بحجم سوق السلع والخدمات، كما توجد محددات متصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج؛ وسنلخص كل هذه الأنواع من المحددات في النقاط التالية:

- ✓ على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي تحديد المناخ المناسب للتطبيق الاقتصادي للتكنولوجيات الجديدة، والاستخدام الفعال لنتائج البحوث العلمية وتطويرها.
- ✓ على الدولة المضيفة أن تؤدي مرحلة التفاوض على الاستثمار الأجنبي، ومنه تعلم ثقافة استثمارية دولية راقية تؤدي في الأخير إلى نجاح المشروع الاستثماري، وتحقيق المصالح المشتركة.
- ✓ لابد ألا يكون الحافز للاستثمار الأجنبي الوافد للدولة المضيفة منحصر على حاجتها للفرض فحسب لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات لديها، أو تغطية أعباء ديونها الدولية، بل يجب أن يوجه أيضا إلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية لتلك الدولة.
- ✓ على الدولة المضيفة التفرقة بين الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع ومجالاته المتاحة للمستثمر الأجنبي؛ ومن هذه الاستراتيجيات:
  - إستراتيجية من خلال الإنتاج الصناعي المحلي، محل الواردات.
  - إستراتيجية التصنيع لغرض التصدير.
- ✓ يجب قياس درجة حساسية كل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي لحوافز الضريبة حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق العائد المتوقع منها، أي لا يجب تطبيق الحوافز الضريبية بشكل عام على جميع أنواع الاستثمارات الدولية.

[1] بورغدة خليصة وآخرون: تحليل واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، دفعة 2007، ص 14.

- ✓ لا تعتبر المخاطر السياسية المؤشر الأول لتحديد وجهة الاستثمار الأجنبي، إنما تعد المؤشر الثاني بعد تأثيرات الاعتبارات الاقتصادية.
- ✓ من أهم المحددات الرئيسية موقع أو مكان الاستثمار، فقد يسعى الاستثمار المباشر إلى فتح أسواق جديدة في دولة ما لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، لذلك يجب أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في المفاوضات التجارية واتفاقيات الاستثمار.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الآثار الإيجابية:

أ. من جهة الدولة المضيفة:

- ✓ تساهم الاستثمارات في زيادة تدفق الأموال ومنه زيادة النشاط والحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.
- ✓ خلق مناصب العمل التي تحد من البطالة.
- ✓ تطور وجهة الدولة المضيفة (خاصة النامية) إلى المناطق الحرة والعمل على تطويرها.
- ✓ زيادة المنافسة وتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة الذي يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة.
- ✓ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المصدر الجيد للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل أساس أي برنامج تنموي للدولة النامية.
- ✓ رفع الناتج الوطني المحلي مما يزيد في الدخل الفردي وتحسين القدرة الشرائية وهذا ما يشجع على الاستهلاك.
- ✓ يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية دور كبير في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل من أجل المساهمة في مشروعات الاستثمار، إضافة إلى إنشاء مشاريع جديدة.

ب- من جهة المستثمر الأجنبي:

- ✓ يعتبر المستثمر الأجنبي تحويل المواد الخام إلى شركة أم.

- ✓ إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع نشاطه الاستثماري.
- ✓ انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة مما يؤدي إلى تعظيم حجم الأرباح العائدة من المشروع.
- ✓ وسيلة من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة.
- ✓ إن قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في الدولة المضيفة، وقبول هذه الدولة لهذا النوع من الاستثمار، يعني وجود اعتقاد مشترك بين الطرفين بكثرة المنافع والعوائد الممكن اكتسابها من هذا المشروع.
- ✓ سهولة الاستثمار نظرا لوجود فوائد مشتركة حيث يحضى المستثمر الأجنبي بكل ما يحتاجه من تسهيلات للمباشرة في مشروعه الاستثماري.

2- الآثار السلبية:

أ. من جهة البلد المستضيف:[1]

- ✓ وجود فارق شاسع بين مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق أهداف الدولة المضيفة الخاصة بتوفير الرأس مال الأجنبي لتحسين ميزان مدفوعاتها، وبين المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي فهذه الأخيرة أكبر بكثير من سابقتها.
- ✓ الهيمنة الاقتصادية وسياسة الشركات الأجنبية خاصة متعددة الجنسيات منها، في التدخل بالشؤون الداخلية للدولة.
- ✓ يرى رواد النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها هي الشركات الأجنبية غالبا إن لم نقل دائما، أي أنها تأخذ أكثر مما تعطي.
- ✓ حسب وجهة النظر الأمريكية الاستعمارية فإن الدولة المضيفة تعتبر مصدر أساسي من مصادر المواد الأولية والطاقة، ومنه تهدف الاستثمارات منا إلى تحويل المواد الأولية والطاقة إلى الدولة الأم (الدولة المصدرة للاستثمار) أو الدول المتطورة الأخرى.
- ✓ إن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفرض أن الدولة المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار، إنما تمثل أسواق مربحة ولابد له من استغلال هذه الفرص أحسن استغلال وهذا بإشراك مستثمرون وطنيون في المشروعات الاستثمارية على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بعقد

[1] عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال، مرجع سابق، ص 116.

الإدارة والرقابة وقيامها بتحديد مهامها وبداية تنفيذ المشروع الاستثماري؛ أما بما يخص خدمة الأسواق خارج الدولة المضيفة فيصاغ طبقا لوجهة نظر المستمر الأجنبي أو أن تتم بمعرفة الشركة الأم وليس عن طريق فروعها بالدولة المضيفة.[1]

- ✓ إن صغر المشاريع الاستثمارية التي تذبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة واعتماد الدولة على الخارج وإضعاف الاقتصاد الوطني والقدرة السياسية، وخاصة بتحويل ملكية الشركات الوطنية إلى الشركات الأجنبية ببيعها، بالإضافة إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق نتيجة لقوة المنافسة.

ب. وجهة نظر المستثمر الأجنبي:[2]

- ✓ قيمة المشروع وحجمه، واحتياجه إلى رأس مال كبير.
- ✓ قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.
- ✓ التأثير السلبي لانخفاض قدرات المستثمر الوطني والفنية على فعاليات المشروع الاستثماري في تحقيق الأهداف الطويلة وقصيرة الأجل.
- ✓ يتخوف الاستثمار الأجنبي من الاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية رغم كل ما تمنحه هته الدول من ضمانات وحوافز وتحسين المناخ للأعمال، والسبب في ذلك هو صغر حجم السوق المحلية وعدم الكفاءة الناجمة عن استمرارية الحماية، إضافة إلى عدم القدرة لديها على المنافسة العالمية.
- ✓ وجود عقبات في الاستثمار أهمها:

- ضعف الحماية القانونية: رغم إصدار قوانين تساهم في تطوير الاستثمار الأجنبي، إلا أن وجود بعض القوانين التي من شأنها إضعاف ثقة المستثمرين إلى حد كبير كقانون مصادرة أملاك المستثمر الأجنبي في بعض الحالات.

[1] مصطفى بلحوت وآخرون: الاستثمار الأجنبي وأثره على بقاء الشركة الوطنية، مرجع سابق، ص 35.

[2] طارق طه: إدارة الأعمال منهج حديث معاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 411.

- القيود التجارية: كفرض الحماية بدرجات عالية للمنتجات المحلية ومنه ضعف المنافسة الحقيقية في الداخل وهذا ما يؤدي إلى احتكار السوق للمنتج المحلي دون الأجنبي.
- التشوهات الضريبية: إن حوافز الاستثمار والائتمان والإعفاء الضريبي في بداية النشاط الاستثماري تسبب التشوهات في النظم الضريبية والتمييز بين المستثمرين الجدد والقدماء حيث تؤدي إلى انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى زيادة مباشرة في العبء الضريبي.
- المغالات في تقدير قيمة العملة المحلية وتقييد فرص الحصول على العملات الأجنبية.

كما أن تحديد الصرف الأجنبي في بلدان كثيرة تم عن طريق إصدار قرارات لكن لم تتبعها الخطوات التشريعية الملائمة، وهذا الأمر أدى إلى خلق مناخ عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الجانب.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تطور إطاره القانوني[1]

1- قانون 10/90 المتعلق بالقرض والنقد:

يعد صدور قانون 10/90 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر. كما أسندت لمجلس القرض والنقد مهمة إدارة القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان أدخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأس مال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

رخص هذا القانون لغير المقيمين من تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ويحدد حاجيات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية: النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة:

* توازن سوق الصرف –ترقية الشغل- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين –شراء الوسائل التقنية للاستغلال محليا لبراءات الاختراع والعلامات.

كما وضع هذا القانون عدة مبادئ منها:

[1] وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية والتطبيقية)، منشورات 1995، ص ص 9 ، 11.

- حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو الهيئة التابعة لها إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة البنك الجزائري في مدة شهرين من قبل تقديم الطلب.

ونتيجة لانفتاح الجزائر على العالم بهذا المرسوم صادق المجلس على أكثر من 20 مشروع مثل إعطاء الانطلاق للشركة الجزائرية السويسرية لإنجاز مركب البيتروكيماوية.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-ش12:

تم تأريخه في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار. وقد جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت سنة 1988 بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، وكان متزامنا أيضا مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992.

ويهدف هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي خصوصا، وبفضل هذا القانون فتحت الجزائر الباب لرأس المال الوطني الخاص والأجنبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن الهدف الحقيقي هو البحث على حلول للخروج من أزمة المديونية.

وقد حدد القانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر جملة من القواعد والمبادئ والإجراءات وضمانات وامتيازات تم تقسيمها وفق أربعة أنظمة استثمارية تتمثل فيما يلي:

النظام العام –نظام المناطق الخاصة- نظام المناطق الحرة- نظام الجنوب الكبير- حيث منح امتيازات لهذه الأنظمة على مرحلتين: تتمثل الأولى في امتيازات **عند مرحلة انجاز المشروع** أهما:

- إعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـــ 5 آلاف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه محلية أو مستوردة.

- تطبيق نسبة منخفضة (3%) في مجال الرسم الجمركي على السلع المستوردة الداخلة مباشرة في الاستثمار.

أما الثانية هي امتيازات ممنوحة **عند استغلال الاستثمار** وتتمثل في:

- الإعفاء طيلة الفترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IPS)، والدفع الجزافي (VF) والرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAP) (الرسم على النشاط المهني حاليا ونسبته 2%).
- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها حيث قدرت بـــ15%بعد فترة الإعفاءات.
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع –المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير– من الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ونتيجة لهذا القانون كانت التدفقات في المرحلة الممتدة من 1993/11/13 إلى 2000/12/31 على النحو التالي:

الجدول رقم (1): توزع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات الأساسية في الجزائر

القطاعات	الصناعة	الخدمات	بناء وأشغال عمومية	التجارة	الزراعة	السياحة	الصحة
عدد المشاريع	233	75	38	18	16	15	2
النسبة %	53	19	11	6	5	5	1

المصدر: منشورات وكالة الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI.

3– الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار:

في إطار تحولات الاقتصادية في السنوات الماضية، ومع تحديد برنامج تنموي استراتيجي مستقبلي يعمل على الصلاح الشامل، ومن خلال ما سبق شرعت الدولة في إحداث إصلاحات على جميع النواحي وهذا ما تم برصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوربي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلى أسباب ما سبق صدر الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار ودعم المستثمرين وطموحاتهم وقد اختص هذا القانون بـــ:

* إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في أكتوبر 1993. باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات.

الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي .

أعطى الأمر 03/01 مفهوم جديد للاستثمار ويقصد به ما يلي:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .
- زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة وزيادة الضريبة وشبه الضريبة الجمركية.
- استفادة المستثمر من الامتيازات لمدة 10 سنوات.
- إنشاء بموجب أمر 03/01 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (اندى) لدى رئيس الحكومة تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/12 ويتضمن صلاحيات اندي وتنظيمها.
- كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة رقم الصفحة 16.

المطلب الثاني: الإمكانيات المتاحة لجذب الاستثمار إلى الجزائر[1]

1- الموارد الطبيعية:

للجزائر موقع هام يعتبر نقطة اتصال بين أوروبا وإفريقيا وتسودها مختلف التضاريس وتزخر بعدة موارد طبيعية.

- **الطاقة:** الجزائر من أهم الدول من حيث احتياطها من الغاز والنفط حيث تم تقدير احتياطها سنة2003 بـــ23 مليار متر مكعب أي ما يعادل 30سنة من الإنتاج و2300 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 30سنة من الإنتاج و300 مليون متر مكعب من النفط المميع.

[1] بن دلالي نور الدين وآخرون: الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة الوطنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة المسيلة، دفعة 2009، ص 22-23.

أما الطاقة الكهربائية (كهرومائية وكهروحرارية) بلغ حجم إنتاجها 17 مليار كيلوواط ساعي وهي كمية كافية لسد الحاجة.

أما الطاقة النووية فهناك مفعلان نوويان أحدهما قرب العاصمة والثاني في عين وسارة للغرض الصناعي، الزراعي، الخدمات الطبية.

- **المعادن:** تزخر بها الجزائر ويتصدرها الحديد المتركز في مناجم الونزة وبوخضرة حيث بلغ حجم إنتاجه إلى 35 مليون طن كما يحتوي غار جبيلات على أكبر احتياطي في العالم قدره 2مليار طن، أما بقية المعادن الأخرى فهي الفوسفات أهم مناجمه جبل العنق باحتياط يفوق المليار طن وإنتاج 1.2مليون طن سنويا. أما الرصاص بإنتاج قدره 23ألف طن في السنة، والزئبق بـــ 23ألف طن في السنة والرخام بسكيكدة وهو من أهم مواقعه في العالم الذي يقدر بـــ 50 مليار متر مربع.

- **الموارد المائية:** تعتبر نادرة نسبيا بسبب سوء الاستغلال وتقدر المياه السطحية بـــ مليار متر مكعب كلها من الأمطار حيث يستغل ربعها فقط أما الجوفية فتقدر بـــ 3 مليارات متر مكعب.

- الموارد الغابية: تغطي الغابات حوالي 3.7 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للجزائر ولها القدرة على إنتاج 138 قنطار من الفلين و 600 متر مكعب من الخشب وهي لا تعبر عن طاقة الإنتاج المتاحة بسبب سوء التسيير.

- الموارد السياحية: تحتل الجزائر المرتبة الثامنة من حيث الإمكانيات السياحية الطبيعية.

2- الموارد البشرية:

للجزائر قدرة بشرية هامة ذات مستوى تكويني هام ومرتفع ذالك أن الجامعات تضم إلى صفوفها ما يزيد عن 500 ألف طالب سنويا.

كما أن منظومة التكوين المهني تضم حوالي 461 نخصص الفرصة بـــ 90 ألف شخص.

3- منشأة البنى التحتية ومستوى المعيشة:

من أهم العوامل المساعدة على التطور الاقتصادي المواصلات بشتى أنواعها حيث حققت الجزائر منجزات هامة في هذا المجال وهذا لتوسيع رقعة التبادل التجاري داخليا وخارجيا.

أ. الطرق البرية: وهي من النجاحات الهامة التي حققتها الدولة في إطار سياسة رائدة تهدف إلى ربط كل أنحاء البلاد خاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه تامة على شمال البلاد.

وهناك مخططات مستقبلية لتعديل الطرقات إلى غاية 2020 أهمها:

* الطريق البري الساحلي شرق غرب الرابط عنابة بتلمسان 1200 كلم والمبرمج ربطه بالطريق المغاربي السريع تونس–الدار البيضاء.

* إنجاز الطريق العابر للهضاب العليا والذي يعتبر مشروع ذا بعد استراتيجي هام.

ب. السكك الحديدية: لها دور هام في تفعيل التجارة حيث يساهم بشكل كبير في تقليص التلوث وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد السودان ومصر بشبكة طولها 4820 كلم منها 1200 كلم مكهربة وتؤدي دور كبير بسبب كبر طاقتها في النقل كما أن الجزائر تعمل على تدعيم شبكتها السككية في المخطط التوجيهي للأفق 2020 إذ تعمل على إنجاز:

* خط الخروب –رمضان جمال وخط جيجل- رمضان جمال ومشروع الهضاب العليا 3700 كلم من تبسة إلى السعيدة. وكهربة السكة الحديدية بالعاصمة.

* ورغم أهمية السكة الحديدية في تنمية الاقتصاد الوطني إلا أن دورها يبدو ضعيف لعدم موافقتها للمقاييس الدولية المتعامل بها خاصة من ناحية ازدواجية الخطوط (فأغلبها هنا بخط واد) ومن ناحية كهربتها أيضا.

ج. الهياكل القاعدية للنقل الجوي: للنقل الجوي دور هام في نقل المسافرين خاصة لما يميزه من سرعة ومرونة حيث يوجد في الجزائر 47 مطار منها 5 مطارات دولية من الدرجة الأولى و 9 مطارات دولية من الدرجة الثانية و 18 مطار وطني للاستعمال الخاص.

د. الهياكل القاعدية للنقل البحري: يعتبر النقل البحري الدعامة الأولى للتجارة الخارجية، لأن 90% من حركة السلع والبضائع تتم عن طريق البحر إذ ترتبط بنحو 60 دولة، ويبلغ عدد موانئها 14 ميناء 9 منها للمبادلات الدولية و 5 منها للمحروقات.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر[1]

سجلت الجزائر خلال سنة 2008 ارتفاعا في قيمة الاستثمارات المباشرة الأجنبية الصافية، التي وصلت إلى 2.31 مليار دولار مقابل 1.37 مليار دولار في 2007.

فحسبما كشف عنه البنك الجزائر، فإن القيمة الإجمالية للاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تم فعلا القيام بها في الجزائر خلال العام 2008 وصلت إلى 2.31 مليار دولار، منها 590 مليون دولار تمت مباشرة خلال الفصل الأول و 480 مليون دولار خلال الفصل الثاني و 240 مليون دولار خلال الفصل الثالث، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية التي تم الانطلاق في تجسيدها خلال الفصل الرابع من نفس السنة إلى 1 مليار دولار، ليسجل بالتالي عام 2008 ارتفاعا بنحو 940 مليون دولار في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بسنة 2007، التي استقر فيها حجم الاستثمارات المباشرة الصافية في حدود 1.37 مليار دولار.

وتعتزم الجزائر خلال السنوات الخمس القادمة العمل على تقليص تبعيتها للمحروقات من خلال تنويع نسيجها الاقتصادي وتكثيفه، ودعم قطاعات مدرة للثروة ولمناصب الشغل، والاستمرار في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المنتجة، والمساهمة في التنمية وفي دعم التطور التكنولوجي للبلاد، وذلك حسبما حدده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه للعهدة الحالية، الذي يتوخى تجسيده جملة من المشاريع العمومية الرامية إلى دعم القطاعات المحركة للاقتصاد مع مراعاة الحذر والحيطة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الناجعة، من أجل بناء اقتصاد متنوع وقوي.

وكان الوزير الأول السيد أحمد أويحي قد أكد في السابق بأن الحكومة تعتزم الاستمرار في سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الرغم من أن العالم يعيش فترة ركود اقتصادي بسبب الأزمة المالية العالمية، معبرا بأن هذه الأزمة يمكن أن تكون مؤشرا لتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر كونها تتمتع بنمو اقتصادي متواصل.

ووفقا لدراسة كانت قد أعدتها الشبكة الأورومتوسطية لوكالات تركية الاستثمارات مطلع العام الماضي، فإن الجزائر تحتل المرتبة الثانية بعد مصر من ضمن البلدان المتوسطية المستقطبة لأكبر نسبة

[1] www.arab-pi-og/wp/004.rt , 10:45, 25/03/2013 .

من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.5 مليار أورو، تشمل على وجه الخصوص قطاعات البنوك والتأمينات والصناعة الغذائية والطاقة والصحة والإلكترونيك والخدمات والتوزيع.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي ونظرياته

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة" وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

1- تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".[1]

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".[2]

ويؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغيير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ويعتبر الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى يغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.

أ- النمو الاقتصادي وحجم الناتج[1]:

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

- ✓ **الناتج الداخلي الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.
- ✓ **الناتج الوطني الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

[1] Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : the Global Social Change Research, May 2007, p7.
(http://gsociology.icaap.org/reportpdf/world_Economic_Growth.pdf), reviewed on 15/01/2013.

ويكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الإنتاج من وإلى الخارج، حيث أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، إلا أنه يعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي وذلك بسبب ما يلي:

- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى فقط، و بالتالي هناك إهمال لقيمة السلع والخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء فيما بينهم.
- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعة، في حين أنه لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي، والذي أصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول، وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار لحجم الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين أنفسهم وهي ذات قيمة حقيقية، إضافة إلى خدمات ربات البيوت في المنازل المجانية.
- الناتج الداخلي الخام لا يأخذ بعين الاعتبار حساب التغير الإيجابي أو السلبي في نوعية المنتجات.

ب- النمو الاقتصادي والرفاهية[1]:

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية من جهة وعلى الرفع من رفاهية الأفراد وتحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى في نفس السياق. والرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد، وتقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث أنه إذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي اتجاها واحدا لهذه المؤشرات يمكن حينها القول أن رفاهية المجتمع قد تحسنت أو انخفضت حسب اتجاه

[1] Roamini Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE n°11,2006,p2 (www.oecd.org/dataoecd/17/37883038.pdf) ,Consulter le 14/01/2013.

هذه المؤشرات، أما اختلاف توجه هذه المؤشرات فيصعب من الحكم على مدى تحسن أو انخفاض مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

وتظهر الرفاهية في شكل مؤشرات نقدية تصب في الجانب الاقتصادي لها، وذلك من خلال مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبحكم أنه يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني ومدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج، كما تظهر مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر وتعتبر هامة ورئيسية وهي:[1]

- ✓ **الراحة:** بالنسبة للأفراد فإن عطل العمل وانخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا إيجابيا عن تحسن رفاهيتهم بشرط أن لا يواكبها انخفاض في مستوى الدخل نتيجة لذلك، وبهذا المعنى تظهر الراحة وكأنها سلعة ولكن لا يمكن تداولها في السوق ولا تدخل في حساب الناتج القومي، إذ أن الراحة تتناسب عكسيا مع عدد ساعات العمل للأفراد، إذ يختلف ذلك من دولة لأخرى وينتج عنه اختلاف نصيب الفرد من الناتج كذلك، وعليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج ويقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.
- ✓ **عدالة توزيع الدخول:** يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما وضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الأفراد، بحكم أنه الأكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام"، إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخول بين الأفراد، وعليه فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الخام" كمقياس رئيسي لرفاهية الأفراد.

ويبرز لنا من خلال الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في كل الدول الواردة خلال الفترة المذكورة، حيث تظهر السويد الدولة الوحيدة التي انخفض فيها هذا المؤشر خلال سنة 2001 لكنها تبقى صاحبة أعلى قيمة من بين الدول المذكورة وحتى في أوربا بالكامل، وفي المقابل تظهر اسبانيا بمعدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 5% و 6.3% لكن بأقل قيمة من بين الدول المذكورة.

[1] Roamini Boarini et autres: op-cit, pp2,3.

وعموما فإن للنمو الاقتصادي مقاسا بالناتج الداخلي الخام ورغم النقائص التي ينطوي عليها، أهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل وذلك من خلال ما يلي:[1]

- يعبر الناتج الداخلي الخام عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال ومدى تطورها.
- يبين الناتج الداخلي الخام مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي.
- يعبر الناتج الداخلي الخام عن مدى إمكانية توفر فرص العمل والحد من البطالة.
- يعطي حجم الناتج الداخلي الخام نظرة للسلطات العمومية حول مدى إمكانية التوسع في الضرائب والاقتطاعات الإجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.
- يعتبر تطور حجم الناتج الخام تراكما للثروة وضمانا كبيرا لمستقبل الأجيال على المدى الطويل.

2- نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو إيجابية ومتصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة 1500 و سنة 1820 وحوالي 750% بين سنة 1820 وسنة 2005، وشهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19، لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 إلى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية، ولكنها عاودت الارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة من 1950 إلى سنة 1973[2]، لكن هذا الارتفاع والذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل التالي:

[1] Christian Comeliau : la coroissance économique : mesure ou démesure ? Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004, P6. (http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf) , consulter le 14/01/2013.

[2] Jaume Ventura: A global view of economic growth: National bureau of economic research, working paper n°11296, 2005, pp 2,3 (www.nber.org/papers/w11296.pdf) , reviewed on 15/02/2013.

الشكل رقم (2): النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن

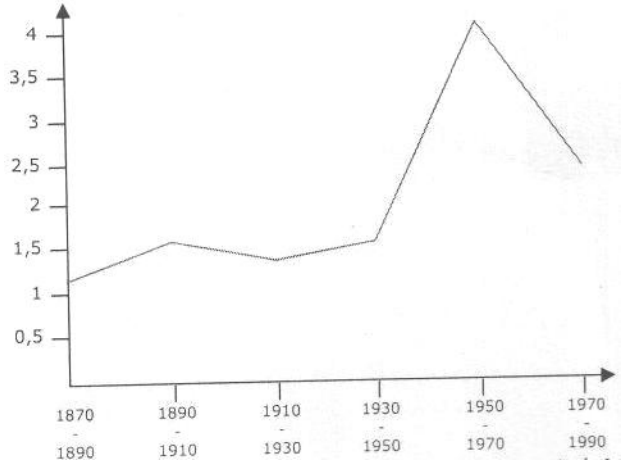

Source : Murat yildizoglu : croissance économique, université Montesquieu Bordeaux IV, 2001, France, p5 consulter le 15/02/2013.
(http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/croissanceweb/index.html).

والملاحظ من خلال الشكل -2- أن الفترة من 1950-1970 تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادي بحكم الارتفاع الكبير الذي بلغته والذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنه لأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى تلك المستويات في جميع أنحاء العالم تقريبا، وهذه الفترة تسمى بـــ: "السنوات الثلاثين الساطعة" أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي"، وهي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة 1946 إلى سنة 1975 وأول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي "جين فوراسيتي" سنة 1979 في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة أو الثورة الخفية من 1946 إلى 1975" والذي أشار فيه إلى تلك الظاهرة، حيث يقول الاقتصادي "بول ساموبلسون" بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيء الآن ولكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة".

وتميزت تلك الفترة التي امتدت تقريبا على 30 سنة من سنة 1946 إلى سنة 1975 على ثلاث خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقة واستثنائية في التاريخ الاقتصادي وهي:

- الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، 6% في ألمانيا و 9% في اليابان، وبعدما كانت لا تتجاوز 2.5% في عز الثورة الصناعية، وهذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.
- الثبات والنظامية، بحكم أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم.
- الاستمرارية وطول المدة، إذ أن هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهارا اقتصاديا كبيرا.

وجاء هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها:[1]

- أن هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالمتين دمرت من خلالها العديد من الدول ولحقت أضرار كبيرة بدول أخرى، وسجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بالخصوص نتيجة تعرض مخزون رأس المال إلى الدمار خاصة في أوربا، وبالتالي فإن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسات "بريتون وودز" في شكل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات وبرامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد الدول وذلك أعطى دعما قويا لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوربا الغربية والذي بلغت قيمته 13 مليار دولار آنذاك والذي امتد من 1948 إلى سنة 1951، والذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى تحتية ومصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوربا الغربية.

[1] Nicilas crafts and Gianni Toniolo : European economic growth, 1950-2005 : An overview, centre for economic policy research,discussion paper n°6863, pp7,10. (http://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/WRAP_Crafts_CEPR-DP6863%5B1%5D.pdf) reviewed on 16/01/2013.

- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور: "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية"، حيث أن ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الإبداع والابتكار وبالتالي زيادة الإنتاج، وكذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول والتي تعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا ما أدى إلى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في تطوير عملية الإنتاج.
- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة وأن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكيتزي في معالجتها من خلال إبراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي ومن ثم للناتج المحلي.

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي[1]

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقات بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

1- طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها: " ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج". أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسطية

حيث أن:

[1] Stanley Fischer et autres: Macroéconomie, 2éme édition, édition dunod, Paris, 2002, p 68.

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسطية: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

2- طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث :

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك.

3- طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل [1]، وبالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G: إنفاق القطاع الحكومي

$(X - M)$: يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

[1] Gregory Mankiw: Macroéconomie, 3éme édition, édition de Boeck, Belgique, 2003, p 21.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

انطلاقا من كون النمو الاقتصادي كما رأينا سابقا بأنه التغير النسبي السنوي في الناتج الداخلي الخام، فإن عوامل الإنتاج تنعكس بصفة مباشرة على عوامل النمو الاقتصادي، ويبقى استغلال هذه العوامل بالشكل التوازني والأنسب هو العامل الهم في الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي وتكاليفه

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، ويكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها:

1- عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية:

أ- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناجيتين: الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن لك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.[1]

لكن في السنوات الأخيرة وفي النصف الأخير من القرن 20، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة النشطة، وفي إطار عنصر العمل طرح ما يسمى بـــ: "رأس المال البشري" وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع التي يتمتعون بها، وذلك من خلال ما يتلقونه من تعليم وتكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، وهذا ما يبين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقا.

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال مايلي:[2]

---

[1] Stanley Fischer et autres: op-cit, p293.
[2] Gregory Mankiw: op-cit, p273.

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي: فإن ارتفاع عنصر العمل بـــ ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار: $PML.\Delta L$ حيث:

PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

وإذا كانت مثلا: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل: $PML=2$، والتغير في عنصر العمل: $\Delta L=10$ فإن:

$$\Delta Y = PML.\ \Delta L \rightarrow 10\ .\ 2 = 20 \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

أي أن زيادة عنصر العمل بـــ 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـــ 20 وحدة.

ب– عنصر رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات وتجهيزات مباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العمل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي:[1]

ΔK: التغير في مخزون رأس المال.

PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار ΔK يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار $PMK.\ \Delta K$ حيث:

إذا كانت مثلا : $PMK = 0.2$ و $\Delta K = 10$ فإن:

$$\Delta Y = PMK.\ \Delta K \rightarrow 0.2\ .\ 10 = 2 \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى لزيادة حجم الناتج بـــ 2 وحدات.

إذا واكب عملية الإنتاج تغير في كلا عمليتي الإنتاج: العمل ورأس المال نجد:

$$\Delta Y = (PML.\ \Delta L) + (PMK.\ \Delta K) \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

[1] Gregory Mankiw: op-cit, p 272.

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الناتج بقسمة المعادلة (4) على (y) نجد[1]:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{y} \cdot \frac{K}{K} \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{(PML \cdot L)}{y}\right) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \left(\frac{(PMK \cdot K)}{y}\right) \cdot \frac{\Delta K}{K} \quad \ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث تشير المعادلة (7) إلى أن معدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ هو مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال.

$\frac{\Delta y}{y}$: تشير إلى معدل التغير في عنصر العمل.

$\frac{(PMK \cdot K)}{y}$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر رأس المال $(PMK \cdot K)$ إلى حجم الناتج (y)

وإذا كانت α : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج

فإن : $(1 - \alpha)$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل الناتج

منه نجد من خلال المعادلة (8):

$$\Delta y = \frac{\alpha \cdot \Delta K}{y} + \frac{(1-\alpha)}{K} \cdot \frac{\Delta L}{L} \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

ج- عنصر التكنولوجيا: في الواقع العلمي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = AF(K.L) \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

حيث : A: يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

[1] Gregory Mankiw: op-cit, pp 273.274.

2- تكاليف الإنتاج والنمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

أ- التكاليف البيئية والصحية:

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الخير من القرن 20 شهدت النمور اللأسيوية الأربعة: تايلندا، ماليزيا، سنغافورة وأندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت كحد أدنى 5%، كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 50% إلى 70%، ونفس الشيء شهدته دول: اليابان، كوريا الجنوبية والصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الآسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.[1]

ويعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي والسبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وبحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات، ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم

[1]Vinod Thomas and Tamara Belt : growth and the environment: Allies or foes? Finance and development review: international monetary fund, 1997, p22. (www.imF/org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf) , reviewed on 22/02/2013.

الزراعية أيضا، إذ شهدت معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ: "أنمو أولا وأنظف أخيرا".[1]

ب- التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ج- التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي الممكن

يرتكز علم الاقتصاد بالأساس على كيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المتعددة، حيث أن كل اقتصاد يسعى إلى الوصول لحالة التشغيل الكامل، وهي الحالة التي لا تبقى فيها الموارد معطلة وإنما تكون مستغلة بشكل كامل، ولكن الواقع الاقتصادي يثبت أن حالة التشغيل الكامل هي حالة عرضية، وأن التشغيل الناقص هو الحالة التي تسود في الاقتصاد كما قال بذلك

[1] Vinod Thomas and Tamara Belt : op-cit, pp 22,23.

الاقتصادي "كيتر" الذي خالف بهذه الفكرة الكلاسيك بالخصوص الذين بنوا تحاليلهم على أساس وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل بشكل دائم وأن الاختلال هو حالة عرضية.

1- النمو الاقتصادي الفعلي

وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبشكل عام فإن النمو الاقتصادي الفعلي هو خلاصة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة ويعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد.

2- النمو الاقتصادي الممكن

يعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه التغير النسبي السنوي المسجل في قيمة الناتج الممكن.

*** تعريف الناتج الممكن:**

يعرف الناتج الممكن في اقتصاد ما بأنه مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم[1]، ويعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يمثل التواجد في حالة التشغيل الكامل كلما تطورت الموارد الاقتصادية، ومن منطلق أن الناتج الممكن يستدعي توفر شرطين: حجم أقصى للناتج وثبات معدل التضخم، فنجد ان أغلب السياسات الاقتصادية تهدف في مضمونها إلى الحد من التضخم موازاة مع استهداف الرفع من حجم الناتج، وتظهر الفجوة الإنتاجية في شكل الفارق المسجل بين قيمة كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن، وهي نتيجة الفجوة في الطلب بين الطلب الفعلي المحقق والطلب التوازني الذي يساوي أقصى حجم ممكن من الناتج.

[1] Raymond Torres et john P.Martin : Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Le revue 2conomique de l'OCDE, n°14, 1990, p143. (www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf) reviewed on 20/03/2013.

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ يقول "جيمس توبين"[1]: "إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديين دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل"، وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه: الكلاسيكي والنوكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، وفتح المجال واسعا أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" سنة 1776، "دافيد ريكاردو" سنة 1817، "طوماس مالتوس" سنة 1798 وصولا إلى كل من "فرانك رامزي" سنة 1928 و "فرانط نايت" سنة 1944، والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاعيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث: كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم المال المادي والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي.[2]

---

[1] Gregory Mankiw : op-cit, p212.
[2] Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin: la croissance économique, edition international, France. 1996, p10.

أ- نظرية "آدم سميث":

يرى "آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر إن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار.[1]

ويرى آدم سميث أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية "تقسيم العمل"، وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمرا إيجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

وحسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$Y = f(K,L,N) \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث: Y: الإنتاج ، K: رأس المال ، L: العمل ، N: الأرض

ويرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحديث لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (t) كما يلي:[2]

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \ldots..(11)$$

[1] فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 108.

[2] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي: مقدمة في اقتصاد التنمية: دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 51.

حيث :

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض

ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، ونلخص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

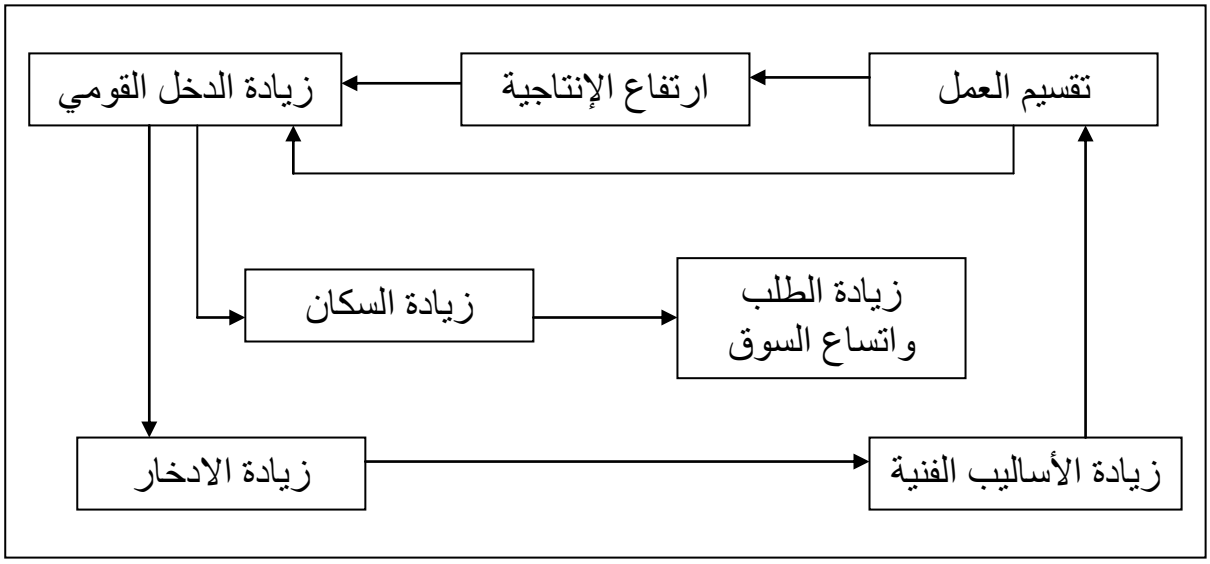

المصدر: سالم النجفي ومحمد القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 61.

ب- نظرية "طوماس مالتوس":

لا تعتبر أفكار "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي أقل شأنا منها لدى "آدم سميث"، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر "طوماس مالتوس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو [1]، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، وكما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط.

ويؤكد "مالتوس" أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز "مالتوس" أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو "المعدل الأمثل للادخار" لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفع عدد السكان.[2]

ويعتبر "مالتوس" بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض

[1] عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 29.

[2] Stanly Fischer et autres : po-cit, p296.

الأجور إلى مستوى الكفاف، وهذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل[1]، ويلخص نموذج "مالتوس" الشكل التالي:

الشكل رقم (4): نموذج "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي

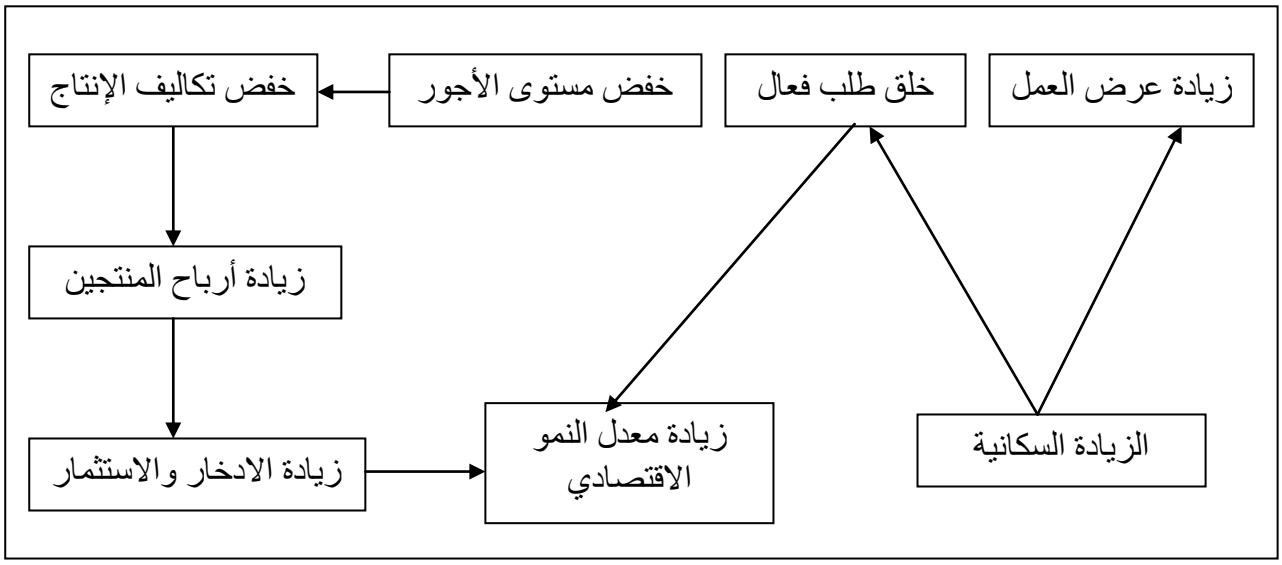

المصدر: سالم النجفي ومحمد القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 63.

ج- نظرية "دافيد ريكاردو":

يعتبر :دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي.[2]

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

- الرأسماليون.
- العمال.

[1] سالم النجفي ومحمد القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] شعبان إسماعيل: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 64.

-ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام هي:

-أرباح الرأسماليين.

-أجور العمال.

-ريوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على ان تزايد النمو السكاني يشكل اكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما سيؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.[1]

2- النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوان النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

[1] شعبان إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص 64.

- النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان":

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت صولو"* في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، والاقتصادي "تريفور صوان"** التي جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال: سنة 1956، وذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، والتي اشتملت على ما يلي:

- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطار العالم، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05% متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
- معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة والعكس.

ويقوم النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" على جملة من الفرضيات كالتالي:[1]

- الاقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث : $\delta > 0$.
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت.
- الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

✓ **التراكم الرأسمالي:**

يعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج متعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي، وينطلق من فكرة أن التراكم الرأسمالي يتحدد انطلاقا من طلب وعرض السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي المغلق، وكخطوة أولى نهمل العامل التكنولوجي للتبسيط.

* روبرت صولو: اقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

** تريفور صوان: اقتصادي استرالي.

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, pp17-18.

✓ **عرض السلع والخدمات:**

يرتكز عرض السلع والخدمات في النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكي من الشكل:

$$Y = F(k,L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

وهي دالة تتميز بالخصائص التالية:[1]

* الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج: العمل L ورأس المال K موجبة ومتناقصة حيث:

بالنسبة لرأس المال K:

$$\frac{dF}{dK} > 0 \; , \; \frac{d^2F}{d^2K} < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

بالنسبة للعمل L:

$$\frac{dF}{dL} > 0 \; , \; \frac{d^2F}{d^2L} < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

* $F(.)$ تدل على ثبات عوائد الإنتاج حيث:

$$F(\lambda K,\lambda L) = \lambda . F(K,L) \quad \lambda>0 \quad \ldots\ldots\ldots (15)$$

*

$$\lim_{K\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

$$\lim_{K\to \infty}(F_k) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = \infty$$

وهي ما تسمى بـــ: "شرط إينادا" أي أن الإنتاجية الحدية للعمل L (أو رأس المال K) تؤول إلى مالا نهاية إذا كان العمل L (أو رأس المال K) يؤول إلى الصفر، وتؤول إلى الإنتاجية الحدية للعمل L (أو رأس المال K) إلى الصفر إذا كان العمل L (أو رأس المال K) يؤول إلى مالا نهاية.

واستنادا إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي:

$$\frac{Y}{L^-} \; F\left(\frac{K}{L'} \; \frac{L}{L}\right) \rightarrow \frac{Y}{L^-} \; F\left(\frac{K}{L'} \; 1\right) \quad \ldots\ldots\ldots (17)$$

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, : pp19-20.

ولكتابة المعادلة (18) على أساس حصة الفرد من العمل، حيث $k = \frac{Y}{L}$، $y = \frac{K}{L}$

وباعتبار العدد 1 ثابت لذا يمكن إهماله، فنجد: $y = f(k)$ ..... (19)

✓ **الطلب على السلع والخدمات:**

يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى أن نصيب الفرد من الناتج يوجه إما إلى استهلاك أو إلى استثمار كما يلي:

$$Y = c + i \quad \text{.....(20)}$$

وأن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي:

$$C = (1 - s)\, y \quad \text{.....(21)}$$

وبتعويض المعادلة (21) في المعادلة (20) نجد:

$$Y = (1 - s)\, y + i \rightarrow i = sy \quad \text{..... (22)}$$

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي لدى الكيتريين:

شكلت النظرية الكيترية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيتري عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

✓ **التحليل الكيتري:**

اعتمد كيتر بكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض"، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض.

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف"، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، وهو ما سنوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث، والذي سنتطرق فيه إلى آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

✓ **نموذج "هارود–دومار":**

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "افيسي دومار" ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين [1]، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.[2]

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود ودومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث:[3]

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

---

[1] Richard Grabowski, Michael Shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development: volume 25, n°01, 2000, p1. (http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabwski.pdf) , reviwed on 10/04/2013.

[2] Dwight Perkins : économie du développement, 3éme édition, édition de boeck, Belgique, 2008, p141.

[3] Subrata Ghatak: introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003, p 54.

أ- معامل رأس المال:

جاء نموذج "هارود-دومار" بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج "هارود-دومار" لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي:

$$Y = \frac{k}{V} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(23)$$

حيث: V معامل رأس المال.

ويعتبر V معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نموذج "هارود-دومار"، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة (23) نجد:

$$V = \frac{k}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(24)$$

وبالتالي كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال v يدل على مدى فعالية رأس المال، إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج.[1]

وينقسم معامل رأس المال إلى نوعين:

- معامل رأس المال المتوسط $\frac{K}{y}$: ويعبر عن نسبة مخزون رأس المال K إلى حجم الناتج y.
- معامل رأس المال الحدي $\frac{\Delta K}{\Delta y}$: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج (y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

[1] Dwight Perkins :op-cit, p142.

ب- النموذج:

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نموذج "هارود-دومار" من مجموعة فرضيات كما يلي:

-الادخار هو نسبة من الدخل حيث: $S= s.y$ حيث: s: الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.

-قوة العمل تنمو بمعدل n حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$

-وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال.

-ثبات معامل رأس المال حيث: $\frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{k}{y}$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

$$Y = F(K,L) = \min(AK,BL) \ldots\ldots\ldots\ldots (25)$$

حيث: $A>0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل "روي هارود" سنة 1939 و "إيفسي دومار" سنة 1946، وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال والعمل، وهذا ما قاداهما إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة.[1]

ويرى نموذج "هارود-دومار" أن حجم الناتج (y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي:

$$Y = \frac{K}{v} = A.K \ldots\ldots\ldots (26)$$

حيث: $A = \frac{1}{v}$: معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

وإذا كان رأس المال يهتلك بمقدار δ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+\delta)$ بالتالي نجد:

$$\Delta K = I - (n+\delta)$$
$$\Rightarrow \Delta K = sy - (n+\delta)K \ldots\ldots\ldots (27)$$

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p53.

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقا من المعادلة (37):

$$\Delta y = \frac{\Delta K}{v}$$

$$\Rightarrow g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{v.y} \quad \ldots\ldots\ldots (28)$$

وبتعويض المعادلة (38) في المعادلة (39) نجد:

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{Sy-(\delta+n)K}{v.y} \quad \ldots\ldots\ldots (29)$$

$$\Rightarrow g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} -(\delta+n) \quad \ldots\ldots\ldots (30)$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، وبحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي رفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واهتلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه:

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الناتج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذا الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بـــ "فجوة التمويل".[1]

[1] William Easterly: The ghost of financeing gap: world bank working paper n°1807, 1997, p3. (www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easteriy/easterly.ghost.pdf), reviwed on 17/03/2013.

ويتبين لنا من خلال نموذج "هارود-دومار" وجود ثلاث أنواع لمعدلات النمو:

*** معدل النمو الفعلي:**

وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي إلى $\frac{\Delta y}{y}$

*** معدل النمو الطبيعي:**

وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى بمعدل النمو الممكن، وقد تطرقنا إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

*** معدل النمو المرغوب:**

وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع

- تركيز القوة في يد الاقطاعيين المدعمين بالسلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات القبلية.

2- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر[1]

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكيتزيين، إذا كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أبر دلالة وأوضح لهذه النظريات والأبحاث.

✓ نظرية مراحل النمو لوالت روستو:

إن أهمية ما جاء به "والت روستو" حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

[1] Maré Nouchi : croissance, histoire économique-édition Dalloz, France, 1996, P66.

الشكل رقم (5): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

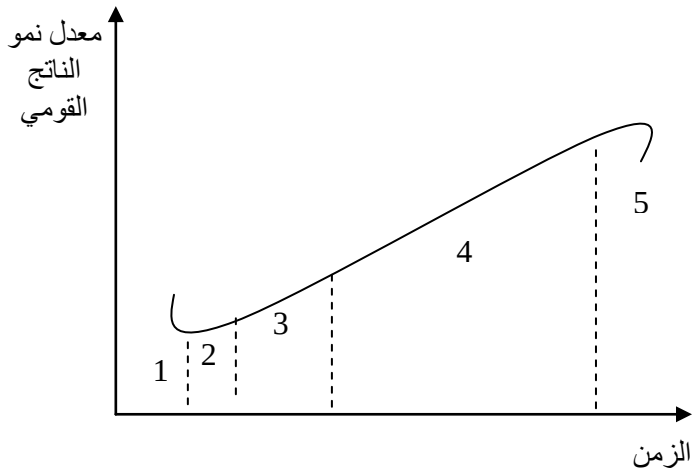

Source : Maré Nouchi : croissance, histoire économique-édition Dalloz, France, 1996, P66.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بداية.
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي والذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي.

ب- مرحلة التهيؤ والانطلاق:

وهي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة وقطاع النقل.
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي.
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.

-ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور وتنامي عمليات الادخار والتي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

ج- مرحلة الانطلاق:

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى وتتميز بما يلي:

-ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة ومتطورة.

-ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.

-حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.

-ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

د- مرحلة السير نحو النضوج:

وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء سنة الانطلاق وتتميز بما يلي:

-ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.

-ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.

-تنوع الإنتاج بين السلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتركم رأس المال.

-ارتفاع معدلات الاستثمار سواءا في رأس المال البشري أو المادي.

ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصة الصناعية منها وذلك حسب "روستو".

هـ- مرحلة الاستهلاك العالي:

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة

إلى مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب، وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

"من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في هذا المبحث على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات"[1].

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لدعم النمو

1- المؤشرات الاقتصادية الكلية

✓ **معدل النمو[2]:**

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات (1990) معدلات سلبية ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6.9% ووصل سنتي 2004 و 2005 إلى حدود 5.3%، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7%، ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20%) مما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات العشر المقبلة.

✓ **التضخم[3]:**

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و 1992 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا، ووصل معدل الضخم سنة 1994 إلى 39% وهو ما انعكس سلبا

1 ناجي بن حسين: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 64.

2 المرجع نفسه، ص 64.

3 المرجع نفسه، ص 64.

على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% سنة 1996 وإلى 6% سنة 1997، وتقلص في خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6% سنة 2000، و 1.64% سنة 2005 و 2.70% سنة 2007، إلا أنه ارتفع سنة 2012 إلى 9%، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة وهو ما يمكن اعتباره عاملا ايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

✓ **التوازن الخارجي**[1]:

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسين احتياطي الصرف الأجنبي، فبعدما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 50 شهرا استيراد في نهاية سنة 2007، أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى أقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007، بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994، وفي سنة 2012 فاق احتياطي الصرف 200 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004.

الجدول رقم (2): يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004

المؤشرات	الشغل	البطالة %	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الديون الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة2000	22215	8.28	1.12	3	9.7	1.25	7.54
سنة2004	717000	7.17	8.6	6.3	6.9	4.21	6.84

المصدر: مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص 5.

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 64.

استنادا إلى الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي[1]:

لقد شهدت الجزائر ف نهاية سنة 2004 تقدما في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. حيث سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000 منصب شغل سنة 2004، وتقليص الفقر إلى نسبة 6.8% سنة 2004 حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا.

كما سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابي قدر 6.9 مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة منذ سنة 2000، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.4 مليار دولار، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض . أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول أعلاه أنه ارتفع على نسبة 3.6% سنة 2004 وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية، لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004. كما قد بلغ الناتج الداخلي الخام 84.6 مليار دولار سنة 2004.

2- البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وأن أشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي[2].

✓ شبكة المواصلات[3]:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر بـــ 107324 كلم، غلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائنة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية، ويبقى

[1] مولود حشمان: عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص 5.

[2] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 65.

[3] المرجع نفسيه: ص 65.

الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية 2005 سوى 160 كلم، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية بالموانئ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

✓ **تكنولوجيا الإعلام والاتصال:**

"لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام التقني (CERIS)، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم"[1]، "أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 20.5 مليون مستعمل ورغم هذا فإن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية"[2].

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع"[3]، "فقد ارتفع عد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـــ 600 ألف مشترك فقد سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة

[1] إبراهيم بختي: الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 31.

[2] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 65.

[3] دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 21.

2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28% سنة 2000 إلى 51% سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال"[1].

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

1- التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر[2]

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبية للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالي فيه، وبنية سياسية ومؤسسة مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

الجدول رقم (3): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2005

	سنة 2004	سنة 2005	التغير في المؤشر "نقاط مئوية"	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(6.9)	(14.2)	-14.2	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(13.9)	(31.3)	-21.30	2
مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"	3.6	1.6	-2.0	1

المصدر: صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 121.

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 66.

[2] صالح مفتاح: دلال بن سمينة ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص 121.

*** دليل المؤشر:**

أقل من 1: عدم تحسين الاستثمار

من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (03)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة أي:

[(1+3+3)-] = 2.33

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها، ومن أجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

2- التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر.

✓ **مؤشرات التنافسية العالمية:**

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول" [1]، "فهذه

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168.

المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما"[1].

الجدول رقم (4): يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية			
	مؤشر النمو للتنافسية		مؤشر الأعمال للتنافسية	
	الرتبة	السنة	الرتبة	السنة
الجزائر	71 82 76	2004 2005 2006	89 95 85	2004 2005 2006
تونس	42 37 30	2004 2005 2006	32 35 26	2004 2005 2006
المغرب	56 76 70	2004 2005 2006	46 71 76	2004 2005 2006

المصدر: ناجي حسين، مرجع سابق، ص 67.

"لقد إشتمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2004 (104 دولة) وشمل سنة 2005 (117 دولة) وشمل سنة 2006 (125 دولة) ويظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 71 و 89 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا بين 26 و 42 خلال الثلاث سنوات الماضية، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية"[2].

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 67.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

✓ **ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر[1]:**

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل: تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظرف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس العمال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (5): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب

		عدد الإجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني		
البلد	الترتيب العالمي2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31.9	27.3	13.2
تونس	88	10	9	10	46	14	11	16.4	11	8.3
المغرب	129	11	5	6	36	11	12	19.1	12.3	11.5

المصدر: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 68.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة (الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006) وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة 125 ذلك ما

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 68.

تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب، ويعود سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

3- مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول رقم (6): ترتيب الجزائر-تونس-المغرب في عدد المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر / البلد	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر FDI الوارد 140دولة سنة 2002		المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة (70 دولة سنة 2002)
	2002 155 دولة	2006 161 دولة	2002 162 دولة	2006 177 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانيات	
الجزائر	94	119	106	103	111	96	54
تونس	86	99	97	89	67	74	35
المغرب	86	97	123	124	101	90	49

المصدر: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.

✓ **مؤشر الحرية الاقتصادية:**

"يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية"[1].

[1] زين منصوري: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص 143.

* **مكونات المؤشر**: يستند هذا المؤشر إلى (10) عوامل تشمل[1]:

- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

* **دليل المؤشر**[2]:

- (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4-5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

* **وضع الجزائر في المؤشر**[3]:

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3.30 و 3.50 مما يعني تميز الجزار بنسبة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95.

[1] زين منصوري: المرجع السابق، ص 143.
[2] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 69.
[3] المرجع نفسه، ص 69.

✓ **مؤشر الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:**[1]

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما:

أ- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index):

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب- مؤشر إمكانيات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potentiel Index):

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات العالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

*** دليل المؤشر:**

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانيات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- مجموعة الدول السباقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع تشمل هذه المجموعة 42 دولة.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكانياتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس.

[1] هيسى محمد الفارسي: سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006، ص 4.

- مجموعة الدول دون إمكانيات وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع وتشمل 30 دولة.
- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة، ولقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزار خلال الفترة 1988-1990 يقدر بـــ صفر (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 1998-2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من بين 140 بلد سنة 2002 ليصبح في الرتبة 95 سنة 2004، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانيات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998-2000 في حدود 0.216، وكن ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر.

✓ **مؤشر التنمية البشرية[1]:**

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر 0% و 100%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

*** دليل المؤشر:**

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، تنمية بشرية عال يقدر بـــ 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% إلى 79% ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50%.

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 71.

*** وضع الجزائر:**

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7% سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد.

✓ **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة[1]:**

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجذابة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة.

*** مكونات المؤشر:**

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية ويشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البيئة التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

[1] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 71.

* **وضع الجزائر:**

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

✓ مؤشر تقويم المخاطر القطرية

جدول رقم (7): يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2006)

مؤشر الكوفاس			مؤشر انتيسيونال انفوستر للتقويم القطري				مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية				المؤشر المركب للمخاطر القطرية			
2006	2003	2002	2006	2003		2002	2006	2003		2002	2006	2003		2002
	الترتيب		ر	ر	ت	ر	ر	ر	ت	ر	ر	ر	ت	ر	ت
A4	B	B	47.5	33.4	81	31.5	41.8	41.21	88	40.8	73.3	65.8	85	64	87
A4	A4	A4	57.2	50.7	54	53.7	55.78	53.7	49	57.2	72.2	73.5	57	71	56
A4	A4	A4	51.8	46.1	59	48.2	51.71	53.76	62	53.8	73	73.3	49	73	53

المصدر: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 72.

ت: ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة)

ر: رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر

يتكون مؤشر المخاطر القطرية من المؤشرات التالية:

*** المؤشر المركب للمخاطر القطرية[1]:**

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة P R S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%) ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%).

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية:

- من صفر إلى 49.4 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة المخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

ومن الجدول يتضح أنه خلال عام 2003 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 65.8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة، أما خلال عام 2006 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطر المنخفضة بمؤشر قيمته 77.3 نقطة.

*** مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية[2]:**

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية

1 محمد قويدري: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006، ص 291.

2 المرجع نفسه، ص 291.

ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الانتمائي للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توفير الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.

خلال عام 2003 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41.29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة.

*** مؤشر الانستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري:**

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستتيوشنال انفوستر" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.

خلال سنة 2003 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة.

*** مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:**

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر تقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى[1].

[1] محمد قويدري: مرجع سابق، ص 291.

وقد صنف دليل المؤشر إلى:

1. درجة الاستثمار A : تقسم إلى أربعة مستويات هي:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1؛

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2. درجة المضاربة: وتنقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

استنادا إلى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة وذلك برصيد B، حيث يفيد ذلك بأن للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا[1].

أما خلال سنة 2006 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة(A4) التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة، ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسين الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100مليار دولار في نهاية 2007[2].

[1] محمد قويدري: مرجع سابق، ص 191-192.

[2] ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص 73.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص الشغل في الجزائر[1]

لتوضيح ذلك سنتطرق إلى مايلي:

1- حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر:

يوضح الجدول رقم (8) حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم(8): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	عدد المشغلين
2000	11696
2001	4609
2002-2010	74269
المجموع	102433

المصدر: نعيمة بوكلتوم، داود خيرة، الملتقـــى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 11.

* بحسب الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (8) أعلاه تؤكد أن ما تم استقطابه من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، كان لهـــا

انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤهـــا من طرف الشركات الأجنبية.

[1] نعيمة بوكلتوم، داود خيرة: الملتقـــى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 11-13.

2- توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم (9) توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (9): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

القطاع الاقتصادي	العمالة (منصب شغل)	%
الزراعة	512	%0.69
بناء وأشغال عمومية	13111	%17.65
الصناعة	26729	%35.99
الصحة	1701	%2.29
النقل	1572	%2.12
السياحة	19498	%26.25
الخدمات	9646	%12.99
الاتصالات	1500	%2.02
المجموع	**74269**	**%100**

المصدر: نعيمة بوكلتوم، داود خيرة،مرجع سبق ذكره، ص: 12.

* حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن: الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 1701 منصب شغل، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع النقل وفرت 1572 منصب شغل، ووفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع السياحة 19498 منصب شغل، في حين نجد أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاعـــي الاتصالات والخدمات الأخرى وفرت 1500 منصب شغل و9646 منصب شغل على الترتيب.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة (الصناعة البترولية والصناعات الأخرى)، احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في

خلــق فرص الشغــل فــي الجزائــر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت ما يعادل 26729 منصب شغل خلال تسع سنوات. أما بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، احتلت المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت 13111 منصب شغل فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبكبيرة على العمالة الصينية.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الفلاحة احتلت المركز الرابع والأخير من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت 512 منصب شغل فقط، ويرجع ذلك لقلة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي قدرت بـــ 9 مشاريع فقط.

3- حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية:

يوضح الجدول الموالي حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية خلال الفترة: (2002-2010)

الجدول رقم (10): العمالة المنشأة في كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2007)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%
الاستثمار المحلي	67280	%99	866563	%92
الاستثمار الأجنبي المباشر	528	%1	74269	%8
المجموع	**67808**	**%100**	**940832**	**%100**

المصدر: نعيمة بوكلتوم، داود خيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

* بالنظر إلى الجدول رقم (10) نلاحظ أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان ايجابيا، على الرغم من أن مجموع مناصب العمل التي وفرها هــذا الاستثمار خلال الفترة (2002-2010) وصلت إلى 74269 منصب عمل فقط أي بما يوافق 8% من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الاستثمارية المحليــة والأجنبيــة والمقدرة بنحــو 940832 منصب

عمل. ويظهر هذا الأثـــر الايجابي للاستثمـــار الأجنبـــي المباشر علـــى التشغيـــل فـــي الجزائر خلال الفترة (2002-2010) من خلال مايلي:

نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة (2002-2010) والتي قدرت بـــ 528 مشروع أجنبي أي بما يوافق 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 8% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. في حين نجد أن عدد المشاريع المحلية والتي قدر عددها بـــ 67280 مشروع خلال الفترة (2002-2010) أي بما يوافق 99% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 92% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. هذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل في الجزائر، فلو تصورنا أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية ارتفع إلى 10% فمن المتوقع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و80% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولكن رغم هذه الفعالية الاستثمارية الأجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة المشار إليها أعلاه، نجد أن حجم التشغيل الذي وفرته ضئيل مقارنة بحجم التشغيل الذي وفرته الشركات المحلية.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار على تنمية اقتصاديات المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول: مدى تطور مستوى الأداء الصناعي والجانب الإنتاجي[1]

يعتبر تحسين مستوى أداء الصناعة من أهم الأمور التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هذا الأخير يسمح بالحصول على فرص التكوين المتخصص، بالإضافة إلى كونه عاملا أساسيا في تطوير وتحسين إنتاجية المؤسسات المحلية عن طريق المنافسة التي قد تنشأ بينها وبين المؤسسات المتعددة المؤسسات الأجنبية.

1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التأهيل :

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشرا على تنمية وتطوير الموارد البشرية الوطنية، وذلك من خلال إمكانية التدريب الإضافي، بالإضافة إلى مختلف التحفيزات المقدمة للموظفين من أجل رفع مهاراتهم.

وبصفة عامة، تتميز اليد العاملة التي يتم اعتمادها في إنتاج السلع الموجهة بالدرجة الأولى نحو التصدير بمستوى تأهيلي ضعيف، ونجد كمثال على ذلك تركيب المنتجات الإلكترونية في الدول الآسيوية، بحيث كانت نسبة 90% من اليد العاملة التابعة للفروع الأجنبية، هي يد عاملة نسوة، وحتى وإن كان التأهيل ذو مستوى عالي فإنه لا يمن اعتباره إيجابيا بالنسبة للدول النامية المضيفة، وذلك لأنه ليس بإمكان أي صناعة محلة استغلال هذه اليد العاملة المؤهلة، نظرا للخصائص الوظيفية بالدول النامية، والتي لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

إن مستوى التأهيل يرتفع –بصفة عامة- في حالة إنتاج السلع الموجهة للطلب المحلي، والتي يكون قد شرع في استهلاكها قبل دخول الشركة المنافسة، هذه الأخيرة تستعمل طرقا أكثر مردودية مقارنة مع نظيراتها من المؤسسات المحلية، وهذا بفضل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة التي يتم الاعتماد عليها في الإنتاج، كما أن هذا المستوى العالي من التأهيل لا يعتبر إيجابيا للمؤسسة الوطنية إذا لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير عملها، حيث نجد أن العامل الذي وظف في الشركة الأجنبية، والذي انتقل إلى العمل في مؤسسة وطنية، لا يمكن له أنه يقدم خبراته، وذلك لأن المؤسسات الوطنية تستعمل أنماط إنتاج أقل، مقارنة مع الشركة الأجنبية، كما هو الشأن بالنسبة

[1] بن دلالي نور الدين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

للجانب الإداري كالمسيرين والماليين والتقنيين، لأن الشركة الأجنبية تستعمل طرق ووسائل إدارة أكثر حداثة مما هو موجود بالمؤسسات المحلية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية وأنظمة التسيير والإدارة:

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر على أنها مجد آلية لجذب التدفقات التمويلية، وإنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتملصة في زرع الأنظمة الإدارية المتقدمة. والإدارة أحمد أهم انشغالات العديدة للمؤسسة التي تسعى إلى تحسين أداءها فالإدارة هي أحد عناصر الإنتاج التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من مؤسسات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على لمستوى الوطني أو الدولي. وبالنسبة إلى الدول النامية، منها الجزائر، فنجد أن في الكثير منها تغيب فعالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتها عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية، هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم توفر عناصر الإنتاج، من حيث الكم والجودة، الأمر الذي ساعد على تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، وبالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات العامة.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد إسهامات الشركات الأجنبية، بالنسبة للإدارة والتنمية في المؤسسات الوطنية في:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- العمل على تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة المؤسسات الوطنية من نظيراتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات من الأساليب الإدارية الحديثة عن طريق التقليد أو المحاكاة.

-إثارة حماس المؤسسات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المترتبة عن الشركات الأجنبية.

المطلب الثاني: تأثيرات التكنولوجيات الجديدة على المؤسسة

إن من أهم مميزات العصر الحالي في مجال الأعمال يتمثل في تنمية ونشر الأساليب والفنون الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، حيث يلاحظ تزايد معدلات الابتكار التكنولوجي الذي أدى إلى تخفيض زمن دورة حياة المنتج، مما يحتم على الشركات الإسراع في تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق، ولقد نتج عن ذلك الاهتمام المتزايد بعمليات تصميم المنتجات من أجل إنجازها بسرعة وبكفاءة عالية. شمل هذا التطور ميادين عديدة، منها وسائل وطرق الإنتاج في مجالات التصنيع المختلفة كالميكنة الحديثة والآلية وإقامة وحدات صناعية حديثة عملاقة متعددة الأنشطة قادرة على السيطرة على العديد من الأسواق... وهذا ما يتطلب توجيه نسب كبيرة من الأموال إلى البحث والتطوير، وبالتالي لا يبقى في السوق سوى تلك الشركات القادرة على رفع التحدي وملاحقة التطورات التكنولوجية السريعة. كما أدى التطور التكنولوجي السريع إلى خلق فرص عمل غير عادية وجديدة، فالانترنت وسيطرتها الكونية سمحت من استخدام الصيرفة الالكترونية والتعليم بالطلب طبقا لمواصفات محددة، والشراء من السوق الإلكتروني، وعليه يمكن القول بأن: "التقدم التكنولوجي سمح للشركات من الاعتماد على الغير لتوفير الاحتياجات في الوقت الملائم وبتكلفة أقل".

كما يمكن القول بأن الهدف الأساسي لاستخدام التكنولوجيا العالية في العديد من الصناعات هو زيادة جودة المنتجات النهائية ورفع إنتاجية الأداء داخل المنظمات المستخدمة لهذه التكنولوجيا، مما يدعم ويحسن المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين[1].

من آثار التطور التكنولوجي السريع والمذهل على المؤسسات، التراجع المستمر في استخدام المواد الخام في عمليات التصنيع والمنتجات الصناعية، وهذا بفعل التقنية المتقدمة، كما إن العامل أصبح مجبرا على تنمية مهاراته يوميا عن طريق التدريب المستمر، لأن معرف الإنسان ومهاراته أصبحت

[1] بن دلالي نور الدين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 58.

تتقدم بسرعة حتى قبل أن يبدأ المتدرب العمل الذي درب من أجله، وهذا كناية عن التطور التكنولوجي السريع.

تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المتطورة لا تقتصر على الإنتاج فقط، بل تشمل تكنولوجيا المنظمة وتكنولوجيا المعلومات في مختلف وظائف المؤسسة (الإنتاج، تسويق، مالية، إدارة..)، مما يفرض على المؤسسة تتبع هذه التكنولوجيات لأنها قد تحتاج إلى إضافة أنشطة جديدة أو حذف أنشطة قديمة أو تغيير منتجات المؤسسة الحالية...، وبصفة عامة فإن استخدام التكنولوجيا المتطورة يؤدي إلى ما يلي[1]:

1 - التأثير على فرص العمل الجديدة في عالم يتميز بارتفاع معدلات البطالة.

2 - الحاجة إلى عمالة فنية على درجة عالية من المهارة للتأقلم مع النظم الحديثة.

3 - توفير المناخ الملائم ونظم الإنتاج المناسبة حتى تتمكن من تعظيم النتائج المرجوة من استخدامه.

بفعل ذلك يصبح من الضروري على المؤسسة معرفة النتائج المترتبة عن استخدام التكنولوجيا المتطورة والتحكم فيها بصفة جيدة مقارنة بمنافسيها، لأن من بين نتائج التكنولوجيا المعاصرة وتأثيراتها على المؤسسة نذكر العناصر التالية:

- تغير طرية أداء العمال تغيرا جوهريا.
- تخفيض الحجم الأمثل للمصنع تخفيضا كبيرا في عمليات التصنيع.
- القدرة على إنتاج سلع متنوعة من خلال وقت تجهيز منخفض جدا ولكل المصانع.
- تغير طريقة تصميم المنتجات وذلك عن طريق الابتكارات في التصميم الهندسي باستخدام الكومبيوتر، التي تحقق وفرا كبيرا في الوقت وببدائل متعددة وجودة عالية في التصميم.
- في مجال التوزيع مكنت الإلكترونيات والكومبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات من تخفيض الوقت اللازم بين طلب البضاعة وتسليمها، وذلك بالاتصال المباشر من المنتجين دون الوسطاء.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص470.

- من جانب التمويل تسمح التكنولوجيا المعاصرة من نقل الأموال والاستثمار وإعادة الاستثمار من أقصى الغرب إلى أقصى الشمال في ثوان معدودة.

نخلص إلى أن استخدام التكنولوجيات المتطورة سينجم عنها الاستجابة السريعة للزبائن، كما قد تؤدي إلى تخصصات جديدة وتغيير الطلب على المهارات القائمة، وزيادة أهمية بعض الأقسام وانخفاض أهمية البعض الآخر نتيجة لخلق أو إلغاء بعض الوظائف بفعل الآلية في النواحي الفنية أو هندسة الإنتاج والبحوث والتطوير، وبناء على ذلك يمكن الوصول إلى النتيجة التالية: "أن التكنولوجيات أفرزت واقعا اقتصاديا جديدا فرض نفسه بقوة على المستوى الدولي، لقد تهادى النموذج القديم المتمثل في اقتصاديات الحجم ليحل محله نموذج يعتمد على نظم التصنيع المرنة وانتقال معارك المنافسة الاقتصادية من ساحة العملية إلى ساحة الخدمات المرتبطة بها مباشرة مثل: أنشطة البحوث والتطوير والتصميم والتسويق والإعلان والتوزيع والتخزين والمشتريات والصيانة ورقابة الجودة".

المطلب الثالث: أثر تنافسية الاستثمار على اقتصاديات المؤسسات الوطنية[1]

إن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر، هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي، مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة. كذلك فإنه يلاحظ في حالات كثيرة في شتى أنحاء العالم، بأن المصادر التقليدية للمنافسة، كالميزة النسبية المتمثلة بالموارد والهبات الطبيعية المتاحة، لم تعد تتمتع بالأهمية التي كانت التقديرات السابقة تضفيها عليها كأداة لتطوير اقتصاد تنافسي قوي. وبدأ الاهتمام يتجه نحو نموذج الميزة التنافسية كنموذج استرشادي بديل للتنمية. إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية، ففي حين تقتضي الميزة النسبية، في اقتحام الأسواق الدولية، الاعتماد

[1] بن دلالي نور الدين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 60.

على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة وعلى الرغم من أثرها في زيادة التكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية.

ويمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها، الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التوريد الخارجي، وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي. ونميز بين القدرة التنافسية والميزة التنافسية إذ تعتبر الأولى مختلف الإمكانيات والموارد التي تشكل مصدر قوة للمنظمة حيث تمكنها من مواجهة المنافسة، أما الميزة التنافسية فتمثل مجالات التفرد والتفوق على المنافسين في المدى الطويل، حيث تعتبر القدرة التنافسية مصدر الميزة التنافسية إذا ما تم استغلالها بشكل أفضل، إذا الميزة التنافسية هي نتيجة الاستغلال الأمثل والمتميز للقدرات التنافسية للمنظمة.

1- أهمية التنافسية[1]:

إن الملامح والاتجاهات الاقتصادية الحالية تفرض تحديا وخطرا كبيرا على مختلف اقتصاديات الدول وخاصة منها الدول النامية منها، ولهذا يجب تفعيل وتنمية فعالية تنافسية الاقتصاد من أجل مواجهة تحديات المنافسة العالمية . فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته . ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي . وسواءً اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى

[1] http://islamfin.go-forum.net/t1502-topic ; 12/05/2013, h: 20:00.

حتميات القرن الحادي والعشرين. ومن المعلوم أنه و في الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه و كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينموان بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

تعتبر التوجهات العالمية المعاصرة نحو التركيز والتكتلات الاقتصادية، ضرورة لمواجهة التنافسية العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، فقد ظهرت التكتلات الإقليمية والدولية في هذا العصر من أجل تدعيم المنافسة واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاديات الدول، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل ، وتظهر تلك التكتلات في شكل اتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر من أجل تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة.

وتظهر التكتلات والتحالفات بشتى أنواعها سواء كانت على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي، كنتيجة للتغيرات والتطورات العالمية وخاصة التكنولوجية منها، فمن أجل تبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول وتقليل المنافسة التي تكون في بعض الأحيان مدمرة لبعض الاقتصاديات أو المؤسسات تلجأ كل من الدول والمؤسسات إلى التكتل والتحالف، من أجل تدعيم تنافسيتها من جهة ومن أجل تقليل المنافسة فيما بين أعضاء المجموعة من جهة أخرى، وذلك من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والذي يتمثل في زيادة حجم ونوع التدفقات السلعية والرأسمالية وسرعة انتشار التكنولوجيا.

وبروز هذه التكتلات والتحالفات قد أثر كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية، وكان أبرز تكتل اقتصادي عالمي له التأثير الكبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى وجود تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الإستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة، وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية بدا من إتباع سياسة التحالفات والتكتلات كأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من المشاكل

ومعوقات التنمية التي تعاني منها اقتصادياتها أبرزها المديونية، لهذا سعت تلك الدول إلى الانضمام أو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بينية أي بين الدول النامية أو الانضمام في التكتلات الاقتصادية العالمية، أو اللجوء إلى عقد اتفاقات الشراكة بينها وبين الدول المتقدمة.

وبالتركيز على الجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع، ولهذا انضمت الجزائر إلى عدة تكتلات وتحالفات وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة، وأبرزها عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والذي دخل حيز التنفيذ ابتدءا من 01/ 2005/09.

وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها تلك الدول وتقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تأتي الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق عدة أهداف، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، فالتوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها مواجهة المنافسة، ويجدر بالذكر أن تنافسية الاقتصاد يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل من أبرزها التكتل والتحالف كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة وتدعيم التنمية والتطور الاقتصادي.

2- الشراكة كمصدر وعامل مدعم لتنافسية الاقتصاد الوطني:

إن اللجوء إلى فكرة الشراكة يبرره التعاون وتبادل المنافع الاقتصادية وتعظيم الاستفادة منها، حيث تعرف الشراكة على : "أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان أو شخصان من دولتين مختلفتين". وتتم الشراكة بين الأطراف بهدف الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات، وكذلك تخفيض حدة المنافسة بين الأطراف، ومن ثم ينصب الاهتمام الأساسي إلى خدمة الزبائن بأعلى درجة، كما تعد الشراكة: "تجمع واتفاق بين طرفين فأكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن". وتبني الشراكة على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أهداف معينة من خلال إنجاز المشروع المشترك، وبهذا

تعتبر الشراكة الأجنبية مجموعة من الأعمال والمهام التي تنجز من خلال تضافر واجتماع إمكانيات وعوامل إنتاج محلية مع أجنبية من أجل تحقيق أهداف معينة وتعظيم المزايا من جراء الاستفادة من أثر تآزر الموارد والخبرات. وتلعب الشراكة الأجنبية عدة أدوار حيث تعد وسيلة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية ووسيلة لجمع المعلومات وتوازن ميزان المدفوعات، فتجمع شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة تتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد في فعالية التسيير وتوسيع قاعدة المعارف . كما يمكن أن تهدف الأطراف المتعاقدة ضمن اتفاقية الشراكة الأجنبية إلى استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات والإمكانيات التكنولوجية الخاصة، وتوسيع الأنشطة سواء كان ذلك للشركة المحلية أو الأجنبية، كما يمكن للمنشأة والقطاعات الاقتصادية ذات الفعالية المحدودة أن تلجا إلى الشراكة الأجنبية من أجل رفع فعاليتها وتوسيع خبرتها والحصول على مقومات ومزايا تنافسية. يمكن أن يكون الهدف من وراء اللجوء إلى الشراكة هو تخفيف حدة المنافسة فعوض ما تتنافس المنظمات العظمى فيما بينها على الحصص السوقية تلجا التحالف والاشتراك وبالتالي توجيه الموارد والإمكانيات لزيادة فعالية الأداء ورفع الجودة والنوعية بدلا من التركيز على الإعلان ومحاولة إضعاف المنافس، ويصبح بذلك المنافس حليف وشريك للمنظمة.

ويمكن أن تأخذ الشراكة الأجنبية عدة أشكال منها التجارية وهنا تقتصر الشراكة في القيام بأعمال تجارية مشتركة أي تقوم طرف بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، أما النوع الثاني فيكمن في الشراكة الصناعية وهي تخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف[1].

[1] http://islamfin.go-forum.net/t1502-topic ; 12/05/2013, h: 20:00.

الخاتمة

الخاتمة

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها. إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

النتائج:

- ✓ من خلال محتوى هذه المذكرة التي تم فيها تحليل دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي.
- ✓ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إلزامية خاصة في عصر العولمة والتطور التكنولوجي وما له من إيجابيات على الدولة المضيفة.

✓ يكون دور الاستثمار الأجنبي أكثر نفعا إذا سار على القوانين المتعامل بها من جميع النواحي خاصة نزاهة المنافسة.

توصيات:

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة لظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- توفير الاستقرار السياسي والأمني.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- الاستفادة من تجارب الدول النامنية في جذب الاستثمار الأجنبي.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للانتقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، ولكل درجات مما عملوا.

آفاق الدراسة:

رغم أننا حاولنا الإلمام بحيثيات هذا الموضوع إلا أن هناك جوانب تحتاج إلى المزيد من البحث ومنها:

- ✓ دور الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية الاقتصادية.
- ✓ دور الاستثمار الغير مباشر في دعم النمو.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1. جمال الدين لعوينات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000.
2. حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر الغربي، مصر، 1991.
3. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي: مقدمة في اقتصاد التنمية: دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
4. شعبان إسماعيل: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.
5. طارق طه: إدارة الأعمال منهج حديث معاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
6. طاهر مرسي عطية: أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط 1، القاهرة، 2000.
7. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ط1.
8. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
9. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
10. عمر خير الدين: التسويق الدولي، المملكة المتحدة، دار النشر، 1996.
11. عمرو حامد: إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.
12. ترجمة: علي مقلد: الاستثمار الدولي، مكتبة الفكر الجامعي، ط1، بيروت، 1970.

13. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
14. فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1 بن دلالي نور الدين وآخرون: الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة الوطنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة المسيلة، دفعة 2009.
2 بورغدة خليصة وآخرون: تحليل واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، دفعة 2007.
3 جمال الدين لعوينات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000.
4 عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
5 صابر ديلمي وآخرون: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، دفعة 2008.
6 لخضر عزي: الاستثمار الأجنبي، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية، مقياس مبادلات دولية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية التجارة جامعة بوضياف، المسيلة، 2009/2008.
7 محمد وهاب وآخرون: آثار الاستثمار الأجنبي داخل السوق المضيف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، 1999.
8 مصطفى بلحوت وآخرون: الاستثمار الأجنبي وأثره على بقاء الشركة الوطنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، 2008/2007.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1. إبراهيم بختي: الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، 2002.
2. صالح مفتاح، دلال بن سمينة: واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.
3. محمد قويدري: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، المبتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006.
4. مولود حشمان: عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.
5. مولود حشمان: عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.
6. نعيمة بوكلتوم، داود خيرة: الملتقـــى الدولي حول"إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.
7. هيسى محمد الفارسي: سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006.

رابعا: المجلات والمنشورات

1. إبراهيم بختي: الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، 2002.
2. زين منصوري: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

3. صالح مفتاح، دلال بن سمينة: واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.
4. مولود حشمان: عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.
5. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.
6. وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية والتطبيقية)، منشورات 1995.

المراجع الأجنبية:

1. Dwight Perkins : économie du développement, 3éme édition, édition de boeck, Belgique, 2008.
2. Gregory Mankiw: Macroéconomie, 3éme édition, édition de Boeck, Belgique, 2003.
3. Roamini Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de
4. Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin: la croissance économique, edition international, France. 1996.
5. Stanley Fischer et autres: Macroéconomie, 2éme édition, édition dunod, Paris, 2002.
6. Subrata Ghatak: introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003.
7. Maré Nouchi : croissance, histoire économique-édition Dalloz, France, 1996.
8. Nicilas crafts and Gianni Toniolo : European economic growth, 1950-2005 : An overview, centre for economic policy research,discussion paper n°6863.

مواقع الانترنت:

- Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : the Global Social Change Research, May 2007. (http://gsociology.icaap.org/reportpdf/world_Economic_Growth.pdf).

- Christian Comeliau : la coroissance économique : mesure ou démesure ? Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004. (http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf) .

- Jaume Ventura: A global view of economic growth: National bureau of economic research, working paper n°11296, 2005.(www.nber.org/papers/w11296.pdf).

-L'OCDE n°11,2006. (www.oecd.org/dataoecd/17/37883038.pdf) .

- Raymond Torres et john P.Martin : Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Le revue 2conomique de l'OCDE, n°14, 1990. (www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf) .

- Richard Grabowski, Michael Shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development: volume 25, n°01, 2000. (http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabwski.pdf)

- Vinod Thomas and Tamara Belt : growth and the environment: Allies or foes? Finance and development review: international monetary fund, 1997. (www.imF/org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf).

- William Easterly: The ghost of financeing gap: world bank working paper n°1807, 1997. (www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easteriy/easterly.ghost.pdf)

www.arab-pi-og/wp/004.rt

http://islamfin.go-forum.net/t1502-to